الرائد العربي

AL - RAÉD AL - ARABI

مكتب

مجلة عربية فصلية تعنى بشؤون التأمين وإعادة التأمين
تصدرها شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين - دمشق

السنة الحادية والعشـــرون ــ العـــدد الثاني والثمانون ــ الربع الثاني ــ 2004

■ حول المؤتمر التأميني الرابع عشر لشركات التأمين وإعادة التأمين..
■ الحاجة إلى إيجاد معايير دولية موحدة في تنظيم صناعة التأمين..
■ إدارة الخطر والتأمين مع توقف إمدادات الخدمات العامة..
■ إدارة الخطر في مصانع الإنتاج..
■ تطبيق الأسس الاكتوارية في التأمين التكافلي..
■ الشراكة السورية / الأوربية..
■ مصطلحات فنية..
■ أخبار وقضايا تأمينية..
■ الورقة الأخيرة..

الرائد العربي

AL - RAÉD AL - ARABI

مجلة فصلية تُعنى بشؤون التأمين وإعادة التأمين،
تصدرها شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين ــ دمشق

السنة الحادية والعشرون ــ العدد الثاني والثمانون ــ الربع الثاني ــ 2004

رئيس مجلس الإدارة

المشرف العام

د. أمين عبد الله

رئيس تحرير

د. سمير صارم

الاشتراكات

يحدد بدل الاشتراك بنسخة واحدة لمدة عام كما يلي:

آ ــ في الجمهورية العربية السورية.

1. للمؤسسات والشركات (500 ل.س).
2. للأفراد (300 ل.س).

ب ــ في الخارج ($30)

ثمن النسخة في سورية خمسون ليرة سورية

للمراسلات والاشتراك والإعلان

شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين
دمشق ــ ص.ب. 5178

هاتف: 6118706 ــ 6132593

فاكس: 6113400

الإعلان في المجلة

تقبل المجلة إعلاناتها من مختلف أقطار الوطن العربي وترحب بشكل خاص بإعلانات شركات التأمين وإعادة التأمين وبيوت الاستثمار

الأسعار

من الجمهورية العربية السورية	من الوطن العربي
صفحة داخلية أسود وأبيض ــ 10000 ل.س	صفحة داخلية أسود وأبيض ــ 300 $
نصف صفحة داخلية أسود وأبيض ــ 7500 ل.س	نصف صفحة داخلية أسود وأبيض ــ 175 $
غلاف داخلي ملون ــ 30000 ل.س	غلاف داخلي ملون ــ 600 $
غلاف خارجي ملون ــ 40000 ل.س	غلاف خارجي ملون ــ 800 $

في حال الإعلان لأكثر من مرتين متتاليتين يمكن منح تخفيضات يتفق بشأنها مع هيئة التحرير

المحتويـات

الافتتاحيـــة:

حول المؤتمر التأميني الرابع عشر لشركات التأمين وإعادة التأمين في الدول النامية
..... د. أمين عبدالله 4

دراسات وأبحاث

الحاجة إلى إيجاد معايير دولية موحدة في تنظيم صناعة التأمين ..... السيد سامي ماكوف 9

إدارة الخطر والتأمين مع توقف إمدادات الخدمات العامة ..... يوسف جناد 23

إدارة الخطـر فـي مصـانع الإنتـاج ضـد أخطـار الحريـق والأخطـار الإضـافية
..... عبد القادر عبد الرزاق فاضل 39

تطبيق الأسس الاكتوارية في التأمين التكافلي.. ..... ترجمة سعد جواد علي 48

العمل وكأنه لا توجد إعادة تأمين عملية تغيير ثقافي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ..... د. خليل طالب 55

مصادر المسؤولية التامة ..... علي شفا عمري **69**

الشراكة السورية / الأوروبية ..... د. سمير صارم **72**

قاموس التأمين

مصطلحات فنية: عمليات التبادل في التأمين وإعادة التأمين ..... سعد جواد علي **80**

أخبار وقضايا تأمينية

تعويضات الفيضانات هي الأكبر بين أغطية الكوارث الطبيعية ... إعداد: نجلاء محمود **83**

نـــدوات

دورة تدريبية في الاعتمادات المستندية ..... إعداد: محمد نبيل الخطيب **89**

الورقة الأخيرة

بين المجلة وقرائها..... رئيس التحرير **94**

الرائد العربي
82
ربيع
2004

الافتتاحية

حول المؤتمر التأميني الرابع عشر لشركات التأمين وإعادة التأمين في الدول النامية

د. أمين عبد الله *

انعقد المؤتمر التأميني الرابع عشر لشركات التأمين وإعادة التأمين للدول النامية في مدينة نيودلهي ــ العاصمة الهندية خلال الفترة الواقعة ما بين 7 و 10 / 3 / 2004، وقد شارك في هذا المؤتمر ممثلو معظم شركات التأمين وإعادة التأمين في ثلاث قارات (آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية) إضافة إلى ممثلي بعض شركات التأمين في أواسط وشرق أوروبا.

ومما يلفت الانتباه في تلك الدولة الكبيرة التي هي شبه قارة، التعايش الطبيعي ما بين الأديان والحضارات واللغات والأقوام العديدة والمتعددة فيها، في بلد يزيد عدد سكانه عن المليار ومائة مليون نسمة وينسحب هذا التعايش على الطبقات الاجتماعية المتباعدة من الغنى والثراء إلى الفاقة والحرمان من الأمية المتفشية على نطاق واسع جداً إلى التقدم العلمي الهائل المتمثل في صنع الذرة والحاسوب والتقانة ولهذا فقد لا يكون معبد تاج محل الذي هو أحد العجائب السبع المشهورة في العالم الوحيد في تميزه في تلك القارة، وإن كان يجسد الإبداعات الهندسية والمعمارية ولعصور خلت نتيجة تلاقي وتعاون

تلاقي الحضارات يحقق إنجازات حضارية

* رئيس مجلس الإدارة ــ المشرف العام.

الحضارتين الإسلامية والهندوسية منذ مئات السنين، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى ما يمكن تحقيقه من إنجازات وتقدم إذا ما تم التوجه الإيجابي لتلاقي الحضارات وتعاونها عوضاً عن تعارضها وتناقضها.

وما يهمنا أن نسلط الضوء على بعض المواضيع الهامة التي طرحت في ذلك المؤتمر ومن أهمها:

أولاً: تحديات تطبيقات التأمينات الزراعية وإعادة تأمينها في الدول النامية.

ثانياً: تنامي الطاقات الاستيعابية من خلال تعاون شركات إعادة التأمين الإقليمية.

ثالثاً: تطور إدارة التأمين الصحي وبرامج التقاعد.

رابعاً: إدارة الأخطار الطبيعية / الكارثية في الدول النامية، الفرص والتحديات.

خامساً: الحاجة إلى وضع وتطوير معايير دولية في تنظيم صناعة التأمين.

وسوف نتوقف عند الموضوعين الأول والثاني بشيء من الإيجاز نظراً لأهميتهما في الدول النامية: الأول يتعلق بـ **تحديات تطبيقات التأمينات الزراعية وإعادة تأمينها في الدول النامية** فمن المعروف أن التأمينات الزراعية قد قطعت شوطاً كبيراً في الدول المتقدمة نتيجة الوعي والقناعة بأهمية المحاصيل الزراعية في حياة شعوب تلك الدول من يعمل منها في الزراعة ومن لا يعمل وهي وإن كانت لا تمتص نسبة كبيرة من القوى العاملة فيها مقارنة بالصناعة والتجارة وقطاع الخدمات إلا أن المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية تحتل مواقع متقدمة من اهتمامات شعوب تلك الدول. وأما في الدول النامية والتي تعتمد شعوبها بدرجة كبيرة على الزراعة وتربية الماشية في حياتها ودخول أفرادها حيث تصل نسبة القوى العاملة فيها بما لا يقل عن 30% من قوة العمل، الأمر الذي يجعل من التأمينات الزراعية وسيلة إيجابية ومهمة للتعامل مع أخطار الطبيعة التي

التأمينات الزراعية تحقق تطوراً في الدول المتقدمة

دعم ومساندة الحكومات يساعد شركات التأمين في مسألة التأمينات الزراعية

تتعرض لها المحاصيل الزراعية والمواشي، ولكن الخصوصية التي تتمتع بها تلك الأخطار من حيث الأماكن التي قد تتعرض لها والأوقات و حجم الأضرار الناتجة عن تلـك الحوادث والتي قد تكون كارثية في بعض الأحيان، كـل ذلك يجعل من المتعذر

شركات التأمين تقدم الخبرات الفنية وتقوم بتقدير الأخطار وتوفير وتوزيع الغطاء التأميني

لشركات التأمين القيام بهذه المهام لوحدها حيث أنه بدون دعم ومساعدة الحكومات فإنها قد لا تستطيع متابعة التأمينات الزراعية ضد أخطار الطبيعة الكبيرة والكثيرة، كالزلازل والفيضانات والصقيع والبرد والجفاف والعواصف إلى ما هنالك، والتي من المتعذر التنبؤ بتكرار حوادثها والأماكن التي يمكن أن تصيبها والأضرار التي قد تنشأ عنها كل ذلك يجعل من الضروري مساعدة الدول لهذا النوع من التأمين انطلاقاً من مسؤولياتها عن أمن واستقرار وحياة مواطنيها التي قد تتعرض لخسائر كبيرة بشرية ومادية جراء وقوع تلك الأخطار الكارثية. وتجارب الدول المتقدمة أو النامية تفيد بأن بداية التأمينات الزراعية كانت في محصول زراعي هام وضد خطر طبيعي واحد كالبرَد مثلاً ومن ثم توسعت مظلة التأمين لتشمل محاصيل أخرى وأخطاراً طبيعية متعددة، ولقد كان ولازال دور شركات التأمين منصباً على تقديم الخبرات الفنية في مجال الاكتتاب والتسعير وتقدير الأخطار والأضرار وتوفير وتوزيع الغطاء التأميني بين شركات التأمين وإعادة التأمين المحلية والإقليمية والعالمية.

للتأمينات الزراعية دور اقتصادي واجتماعي من خلال حماية المزارعين ومحاصيلهم و مواشيهم

إن طبيعة التأمينات الزراعية وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية التي لا ينظر إليها من خلال الأرباح التي تحققها فقط وإنما من خلال الدور الاجتماعي والاقتصادي الذي تنهض به. كل ذلك يجعل نجاحها مرهونـاً بتفهم الدول لأغراض وأهداف هذه التأمينات في حماية المزارعين بأشخاصهم ومحاصيلهم الزراعية ومواشيهم وصولاً إلى حماية الاقتصاد الوطني ككل، من خلال السياسات الحكومية المستقرة في دعم الزراعة واعتماد منهجية البحث العلمي في تطوير وتحسين

المنتجات الزراعية والثروة الحيوانية كماً ونوعاً، وتوفير العناصر والأطر البشرية المؤهلة علمياً لمتابعة تنفيذ السياسات الزراعية ونشر الوعي الزراعي، وتوفير القروض المصرفية للمزارعين وضماناتها، وتأمين الأسمدة والمبيدات الحشرية الزراعية والاهتمام بأعمال التسويق ودعم الصادرات الزراعية واستخدام الآلات الحديثة في الزراعة وغير ذلك، كل هذا سيساعد حتماً على زيادة دخول المزارعين واستقرارهم في أراضيهم وحقولهم كما يساعد على نشر مظلة التأمينات الزراعية وبأسعار مقبولة لمواجهة الأخطار المختلفة سواء كان مصدرها الطبيعة أو البشر وعكس ذلك قد لا يساعد التأمينات الزراعية على الانتشار المطلوب.

ومن المفيد الإشارة إلى أن تجارب بعض الدول النامية في التأمينات الزراعية لازالت مشجعة حتى الآن وإن كان هناك تفاوت ملحوظ ما بين النجاح الكبير في دولة كالهند أو جنوب إفريقيا ونجاح متواضع في دول أخرى مما يتطلب دراسة التجارب الناجحة في البلاد العربية في تونس أو المغرب أو مصر وغيرها والاستفادة منها ومحاولة البدء بتطبيق التأمينات الزراعية في البلاد النامية التي لم تبدأ بها بعد.

الموضوع الثاني: تنامي الطاقات الاستيعابية لشركات إعادة التأمين في الدول النامية من خلال تعاونها: كذلك فإن تنامي الطاقات الاستيعابية لشركات إعادة التأمين الإقليمية إنما مرده بشكل أولي إلى التعاون فيما بينها، ولقد جاء المؤتمر ليؤكد على تعزيز هذا التعاون انطلاقاً من أن شركة إعادة التأمين في أي دولة إنما هي ضامن لشركات التأمين المباشر العاملة فيها، وكلما كانت شركات إعادة التأمين مليئة مالياً وكفؤة فنياً كلما كانت أقدر على منح تغطيات تأمينية على درجة عالية من الضمان وبأسعار تنافسية وما تحتاجه شركات إعادة التأمين للنهوض بدورها أن تكون رؤوس أموالها كبيرة ومعتبرة وكوادرها وأطرها الفنية خبيرة ومحترفة للتعاطي مع أعمال إعادة التأمين الفنية، الأمر الذي يمكنها من تحقيق النجاحات المطلوبة من خلال سياساتها وبرامجها الاكتتابية والتسويقية الفنية والمدروسة، ويساعدها على المنافسة ليس على المستوى المحلي فقط وإنما على المستوى الإقليمي والعالمي، وهذا ما يجذب المستثمرين لتمويل وإحداث شركات تأمين وإعادة تأمين، ويزداد نجاح هذه الشركات على المستوى الإقليمي من خلال

التعاون بين شركات إعادة التأمين الإقليمية يساهم بتنمية طاقاتها الاستيعابية

برامج التعاون الفعال وتبادل المعلومات عن الطاقات المطلوبة والطاقات المتوفرة، ولابد من أن يأخذ هذا التعاون صيغاً عملية تنفيذية من خلال الاتحاد العام العربي للتأمين بالنسبة لشركات التأمين وإعادة التأمين العربية ومن خلال الاتحاد الأفرو – آسيوي لشركات التأمين في آسيا وأفريقيا وكذلك من خلال المؤتمرات التأمينية بالنسبة للدول التأمينية ومن خلال وسائل وصيغ أخرى يمكن استخدامها وبسهولة ويسر نتيجة التقدم العلمي الهائل وثورة الاتصالات ووفرة المعلومات. ولكن تعاون شركات إعادة التأمين لا يحقق الدفع اللازم إلا من خلال تعاون شركات التأمين المباشر المحلية والإقليمية معها بشكل فعال فمن خلال هذا التعاون تتحقق مصالح الجميع بالحفاظ على الأقساط بالقطع الأجنبي في أسواق التأمين المحلية والإقليمية حيث توجه أرباح هذه الشركات لتمويل المشاريع التنموية (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية) والتي تصب في النهاية في خدمة المواطن في السوق المحلية والأفراد في الأسواق الإقليمية.

نجاح شركات التأمين وإعادة التأمين مرهون بتعاونها من خلال الاتحادات المعنية

التعاون يحقق مصالح الجميع وينعكس إيجاباً على التنمية

وإن كنا قد تناولنا بإيجاز في هذه الافتتاحية من المواضيع المطروحة على المؤتمر التأميني الرابع عشر في الدول النامية موضوعين فقط من أصل خمسة مواضيع فهذا لا يعني أن بقية المواضيع غير هامة وإنما هي فعلاً هامة ومحل اهتمام المختصين والمعنيين والمشرفين على قطاع التأمين في الدول النامية ولهذا فقد ضمّنا هذا العدد الموضوع الخامس ألا وهو الحاجة إلى وضع وتطوير معايير دولية في تنظيم صناعة التأمين بترجمته الحرفية ونأمل أن تتاح لنا الفرصة للحديث عن المواضيع الأخرى مستقبلاً سواء في مجلة الرائد العربي أو غيرها من وسائل العرض والإعلام. بما ينعكس على صناعة التأمين في الدول النامية تطويراً في برامجها وخدماتها، ولاقتصاديات تلك الدول دعماً ورفداً لأقنية الادخار والاستثمار فيها، الأمر الذي يمكن شركات التأمين وإعادة التأمين من النهوض بالدور المرسوم لها وطنياً وإقليمياً ويحسن من ظروفها وإمكانياتها على المنافسة ليس على المستوى المحلي وإنما على المستويين الإقليمي والدولي من خلال تطوير خدمات التأمين وتنويعها بما يلبي حاجات وطموحات المواطنين في الدول النامية.

الرائد العربي
82
ربيع
2004

دراسات وأبحاث

الحاجة إلى إيجاد معايير دولية موحدة في تنظيم صناعة التأمين

السيد سامي ماكوف*

Need for Evolving Harmonized Global Standards in Regulating the Insurance Industry

By Mr. Sammy Makove
Commissioner of Insurance – Kenya

تعتبر صناعة التأمين إحدى الركائز الأساسية المالية في النظام الاقتصادي ويتم تنظيمها من هذا المنطلق ضمن النطاق المالي للدولة.

وتعرّف الأنظمة المالية بأنها القوانين التي تنظم المعاملات المالية والتجارية. وهي مزيج من القوانين التشريعية والأعراف التي تضمن حرية التعامل التجاري بشكل نظامي. لذلك فإن الأنظمة شيء أساسي لكل نظام اقتصادي.

ومن المعروف بأن صناعة التأمين معقدة بطبيعتها حيث أنها تتعامل مع الوعود، وأن قدرة المؤسسة التأمينية على الإيفاء بالتزاماتها وتعهداتها أهم بند في عقد التأمين. وبسبب هذه الطبيعة الحساسة لعقود التأمين فإنه لابد من إيجاد نظام فعّال لتنظيم ممارسة هذه الصناعة. وقد شهدت هذه الصناعة بعض الاضطرابات في العقود السابقة حيث فشلت بعض الشركات بالإيفاء بالتزاماتها مما أدى إلى ضعف ثقة الناس بصناعة التأمين بشكل مطلق، وكان من الممكن تلافي هذا الوضع من خلال أنظمة مراقبة وإشراف فعّالة.

---

* مستشار في التأمين / كينيا.

ترجمة: فايزة سيف الدين مديرة إدارة البحري سابقاً.

وهناك نوعان من الأنظمة:

1 ــ النظام القانوني　　2 ــ النظام الذاتي أو الخاص

ويعرَّف **النظام القانوني** بأنه النظام الذي يتم تشريعه من خلال مشروع برلماني له قوة القانون.

أما **النظام الذاتي** فهو عبارة عن مجموعة من الشروط والمعايير التي يتم إيجادها من خلال نظام السوق أو المجمعات، وهـذا النظام يدعم النظام القانوني ويعتبر منهاجاً في الهيئة الدولية لمراقبي التأمين The International Association of- Insurance Supervisors (IAIS) – ومن هذا النظام تنبثق البنود التفصيلية والشروط الخاصة ببعض الحالات والتي يجب علينا جميعاً أعضاء هذه الهيئة اتباعها.

النظـــام القـــانوني يختلـــف عـــن النظـــام الـــذاتي لجهـــة مـن يقـوم بإصـداره أو إيجـاده

وقد أوجدت أغلب الدول في العالم ــ بما فيها الدول النامية ــ هيئات إشرافية مهمتها تنظيم صناعة التأمين من خلال صياغة القوانين والأنظمة التأمينية ومراقبة حسن تنفيذها على الوجه الأمثل.

وتأخذ هذه الهيئات أو الوكالات التأمينية الإشرافية أشكالاً متعددة تختلف من بلد لآخر، فهي أحيانـاً هيئات مستقلة وهي في بعض الأحيان الأخرى تعمل من خلال وزارة المالية. وفي بعض الدول هناك نظام موحَّد للقطاع المالي بما فيه القطاع التأميني مثل هيئة الخدمات المالية Financial Services Board (FSB) في جنوب إفريقيا وهناك بعض الدول التي تتبنى نظاماً خاصاً لكل قطاع مالي بشكل مستقل كما هو الحال في كينيا.

تنظـــيم صـــناعة التـــأمين مســـؤولية هيئـــات إشـــرافية فـــي العديـــد مـــن الـــدول

وقبل الانتقال إلى موضوع البحث الأساسي وهو النظام المعياري الموحد لصناعة التأمين من المفضل أن نقوم بتعريف بعض المصطلحات الأساسية التي تعتمدها أغلب هيئات الرقابة على صناعة التأمين.

وهي المصطلحات التي وردت في كتاب «تطوير وتنظيم المؤسسات المالية غير المصرفية The Development and Regulation of Financial Institutions except Banking.

للمؤلفين: Jeffrey and Michael.

1 ــ حصر الممارسين من خلال الترخيص.

2 ــ كشف المعلومات.

3 ــ إدارة العمل.

4 ــ تطور الإنتاج.

5 ــ مسؤولية الحكومة والمؤسسات.

6 ــ متطلبات القدرة الإيفائية ورأس المال.

7 ــ متطلبات السيولة.

8 ــ النظام المحاسبي.

وقد كان المراقبون يركزون جلّ اهتمامهم واختباراتهم على الانصياع للقوانين وحسن تطبيقها أي إيجاد الخلل في التطبيق أكثر من دراسة النظام بحد ذاته ومدى فاعليته أثناء التطبيق. ثم تطورت هذه النظرة تدريجياً لتصبح أكثر اهتماماً بمفهوم الخطر الأساسي الذي تتم حمايته من خلال عقد التأمين.

ويتطلب هذا المفهوم الجديد الاهتمام بالنواحي التالية لوثيقة التأمين:

1) كفاية رأس المال: Capital Adequacy

حيث ترتبط قوة رأس المال مباشرة بالأخطار التي تتحملها المؤسسة. وقد أكد اتفاق بازل لعام 1988 هذا المفهوم وأخذ يحل محل المفهوم التقليدي لقياس القدرة الإيفائية لرأس المال.

قـــوة رأس المـــال تـــرتبط بالأخطـار التي تتحملها المؤسســة

2) مسؤولية إدارة الخطر: Corporate Governance

حيث يتم التركيز في هذا المجال على دور المدراء ومجلس إدارة الشركة على إدارة الخطر.

وقد تفشل الأسواق التأمينية في إيجاد مردود جيد وأسعار مناسبة بسبب أحد الأمور التالية:

2 ــ أ: السلوك غير التنافسي: Anti – Competitive Behaviour

وهي مشكلة شائعة جداً في الدول النامية ويكون دور التنظيم هنا ضمان حرية المنافسة الشريفة بين الشركات العاملة في نفس المجال حتى لا تتحول إلى منافسة هدامة تؤثر على السوق بشكل سلبي.

2 ــ ب: سوء إدارة السوق: Market Conduct

وهي مشكلة كبرى أيضاً إذ أننا نشاهد هذه الأيام الكثير من الممارسات غير القانونية وغير الاختصاصية في ممارسة هذه الصناعة.

2 ــ ج: المعلومات المبهمة: A symmetric Information

وتنشأ هذه المشكلة عندما تكون الخدمة المعروضة معقدة بحد ذاتها ولا يتم عرضها بشكل واضح مما لايساعد على إعطاء القرار المناسب من قبل الزبائن.

2 ــ د: عدم ثبات التصنيف: A systematic Instability

قد تفشل بعض الشركات بالإيفاء بالتزاماتها مما يؤدي إلى حالة من عدم الثقة بصناعة التأمين بشكل مطلق من قبل الجمهور. وهذا تهديد كبير لصناعة التأمين وودائع المصارف ويؤدي إلى عدم الثبات في سوق التأمين ويتأكد هذا الوضع عندما نلاحظ حالات الإفلاس في شركات التأمين.

فشل بعض الشركات بأداء التزاماتها يؤدي إلى حالة من عدم الثقة بالتأمين

لهذه الأسباب تنامت أهمية التنظيم وأصبحت أكثر ضرورة من ذي قبل.

وتنقسم هذه الأنظمة إلى قسمين يتعلق قسمها الأول بالنواحي الوقائية أي تلافي حالات الإفلاس قبل وقوعها، بينما يتعلق قسمها الثاني بمعالجة حالات الإفلاس بعد حصولها وهي تركز على سرعة الاستجابة لتدارك هذه الحالات وتسوية موضوع عدم الإيفاء بالالتزامات مع كل الأطراف المعنية.

3) الحاجة إلى وجود معايير دولية موحّدة: Need for Global Standards

بعد دراسة أهمية النظام في صناعة التأمين والأمور المختلفة التي يركز عليها المشرفون، ينشأ السؤال التالي... «هل يمكن توحيد المعايير الناظمة لهذه الصناعة على المستوى الدولي...؟ وهل هناك حاجة لمثل هذه الأنظمة بحيث تكون متشابهة أو موحدة بين مؤسسة وأخرى على المستوى الإقليمي أو القاري أو حتى على المستوى الدولي؟»

وبعبارة أخرى وكما أشير في بداية هذا البحث...«هل هناك حاجة لإيجاد نظام موحد لتنظيم صناعة التأمين على المستوى الدولي..؟

الجهود المبذولة لإيجاد المعايير القياسية الموحدة: Efforts at Standardization

قبل الدخول في محاولة الإجابة عن هذا السؤال من الضروري أن نبحث بشكل سريع بعض التجارب التي قامت حتى الآن بنفس الاتجاه وهي محاولة إيجاد تنسيق معين بين الأنظمة المختلفة لصناعة التأمين.

1) الهيئة الدولية لمراقبي التأمين: The International Association of Insurance Supervisors IAIS

تم إنشاء هذه الهيئة عام 1994 وهي تمثل السلطة الرقابية على التأمين وتم اعتمادها من قبل أكثر من 100 دولة وتهدف إلى تحقيق الأمور التالية:

1 ــ تشجيع التعاون بين هيئات مراقبي التأمين.

2 ــ وضع نظام دولي لأنظمة الإشراف والرقابة.

3 ــ تنظيم العمل بين المشرفين على قطاع التأمين والمشرفين على القطاعات المالية الأخرى والمؤسسات المالية والدولية.

وقد أوجدت هذه الهيئة (IAIS) مبادئ تأمينية دولية ومعايير ودلائل وهي تعمل بالتنسيق والتعاون مع القطاعات المالية الأخرى بهدف التوصل إلى تشجيع الثبات المالي.

وتحاول هذه المؤسسة، وعن طريق أنظمتها الأساسية الخاصة، العمل على تنسيق المفاهيم التنظيمية والطرق التأمينية حول العالم. ورغم أن هذه المبادئ ذات طبيعة عامة، إلا أنها تعطي صورة واضحة عن أفضل الطرق لممارسة صناعة

التأمين في العالم، والبنود الصادرة عنها في هذا المجال تعتبر نقاطاً علاّمة لمراقبي التأمين في كل دول العالم. وقد تم اعتماد حوالي 25 بنداً من هذه المبادئ في مؤتمر سنغافورة المنعقد في 3/11/ 2003 وهي تبحث في الأمور التالية:

1 ــ نظام الإشراف.

2 ــ ماهية الإشراف.

3 ــ تطور الإشراف.

4 ــ المتطلبات الإجرائية أو التطبيقية.

5 ــ الأسواق وشركات التأمين.

وتؤكد مبادئ (IAIS) على أن يتم تنظيم هيئات المراقبة على صناعة التأمين بحيث يصبح عملهم أكثر فاعلية. وهذا يعني أن هيئة الإشراف والمراقبة يجب أن تتمتع بالاستقلالية وأن تكون قابلة للتفتيش والمحاسبة، وأن يكون لديها كادر كاف من حيث العدد والخبرة وأن تكون شفافة في كل معاملاتها.

يجب أن تتمتع هيئات المراقبة والإشراف بالاستقلالية مع قابليتها للمحاسبة

بالإضافة إلى المبادئ الأساسية لهيئات الإشراف فقد أصدرت هيئة (IAIS) عدداً من الإصدارات يدور معظمها حول الأمور التالية:

ــ مبادئ الإشراف على التأمين.

ــ ميثاق التأمين.

ــ الدليل في تنظيم صناعة التأمين والمراقبة في الدول النامية.

ــ معايير الإشراف على التصنيف.

ــ معايير الإشراف على التدقيق في الموقع On- Site Inspection.

ــ معايير الإشراف على المشتقات في المصطلحات التأمينية.

البنك الدولي للتسويات ولجنة بازل يعملان لإيجاد معهد الثبات الحالي

بالإضافة إلى هيئة (IAIS) فقد قام البنك الدولي للتسويات ولجنة بازل للإشراف المصرفي بالعمل دوماً لإيجاد معهد الثبات المالي (FSI) Financial Stability Institule في عام 1999 لمساعدة هيئات المراقبة حول العالم على تطوير وتدعيم أنظمتها المالية.

وأحد أهداف هذا المعهد هو إيجاد معايير نظرية وتطبيقية لمراقبة التأمين حول العالم والإشراف على التطبيق الفعلي لهذه المعايير في كل الدول.

وهكذا نجد بأن العديد من الخطوات قد اتخذت حتى الآن في مجال تنسيق المعايير التأمينية حول العالم مما ساهم وإلى حد كبير في تقدم وتطور المعايير الدولية لتنظيم أعمال الإشراف والمراقبة على قطاع التأمين حول العالم.

أسباب الدعوة إلى التوحيد في النظام..؟: Why Standardization

نشأت الحاجة إلى اتباع النظام الموحد للتأمين نتيجة العولمة

نشأت الحاجة إلى اتباع النظام الموحد للتأمين بعد أن تطور العالم ليصبح قرية عالمية كبيرة. فقد تقاربت الأسواق التأمينية ضمن هذه القرية الكبرى، وزالت الحدود بين الدول إلى حدٍّ ما مما سهل انتقال الأشخاص والسلع التجارية بين دولة أو منطقة وأخرى وخضوعهم إلى أكثر من نظام أثناء ممارسة نفس العمل، وعلاوة على ذلك، فإن صناعة التأمين، والأنظمة المالية قد تطورا تبعاً لتطور الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية وتجاوزت الحدود القطرية المحدودة. حتى أن بعض الأسواق التي كانت مغلقة في السابق كالسوق الهندي مثلاً قد انفتحت على المنافسة مع الهيئات والشركات التأمينية الغربية التي دخلت إليها.. ونتيجة لذلك، أصبح لزاماً على مراقبي التأمين عند إصدار قانون معين أن ينتبهوا إلى تناسب هذا القانون وانسجامه مع قوانين بقية الدول التي تعمل فيها المؤسسة المعنية.

ولاشك بأن الوضع يصبح أكثر سهولة إذا كانت هذه القوانين معيارية وموحدة. وفي الواقع فإن موجة الاتجاه نحو نظام معياري موحد لا تخص قطاع التأمين فقط وإنما يتعداه إلى النظام المحاسبي الموحد International Accounting Standards.

ولا شك بأن أهداف الإشراف يمكـــن أن تتحقق بشكل أكثـــر فاعلية إذا اعتبـــر المراقبون أنفسهم تابعين لهيئة واحدة دون النظر إلى حالة التقوقع داخل حدود الدولة الواحدة.

أهداف الإشراف تتحقق بشكل أفضل إذا أتبع المراقبون لهيئة واحدة

ويمكن تلخيص بعض العوامل التي تدعو إلى قيام نظام مراقبة معياري موحد حول العالم في الأمور التالية:

1 ــ التماثل والتناسق: Uniformity

وينشأ ذلك من الحاجة إلى عرض المعلومات بطريقة واضحة ومفهومة من قبل المختصين بأي مكان في العالم. وأن تكون هـــذه المعلومات شاملة قـــدر الإمكان وأن تحتوي على المقارنات بين الأشكال المختلفة للمفهوم الواحد في أكثر من دولة. حيث أن البيانات الواردة من قبل شركات متعددة لا يمكن الاستفادة منها إذا لم تنطلق من مفهوم واحد.

لا يمكن الاستفادة من البيانات المختلفة إلا إذا انطلقت من مفهوم واحد

2 ــ المقارنات: Bench Mark / Comparison

قد يرغب المستثمرون في مؤسسات متعددة الجنسيات مقارنة درجة إنجاز شركاتهم في الدول التي تعمل بها، ومن الصعوبة بمكان القيام بإجراء مقارنة منطقية إذا تم عرض المعلومات لكل شركة بطريقة مختلفة، لذلك فإن المستثمرين الجدد قد يقومون بالاستثمار في شركات أو دول عوائدها أكبر، وحتى يتم التوصل إلى قرار الاستثمار الصحيح يجب إجراء مقارنة بين كل العروض بشكل واضح ومفهوم.

انتشار الأخطار عالمياً: Risks are spread Globally

تنتشر الأخطار التأمينية عالمياً من خلال إعادة التأمين. وقد تتشابه الأخطار رغم اختلاف نسبة الخطورة من مكان لآخر. ولا ننسى أيضاً أن الأخطار عبر الحدود قد أصبحت مألوفة هذه الأيام، فإذا كانت صناعة التأمين عالمية بطبيعتها فإنه لابد من إنشاء أسس ومبادئ عالمية للتعامل معها.

ــ ممارسة التأمين لها صفة العالمية: Insurance Practice is International

إن مبادئ وتطبيق أعمال التأمين متشابهة تقريباً في كل مكان. لذا، من الممكن اتباع نظام معياري يمكن قبوله كدليل في هذا المجال عبر العالم.

3) فوائد النظام المعياري الموحد: Advantages of Harmonized Global Regulatory Standards

لاشك بأن تطبيق النظام المعياري الموحد للإشراف والمراقبة على أعمال التأمين عبر العالم يتمتع بالعديد من المزايا والفوائد منها على سبيل المثال:

النظام الموحد يشكل قاعدة متفقاً عليها للعمل:

Global Ragulatory standards Provide useful acceptable working Rules

حيث إن النظام الموحد يتم التوصل إليه بعد الاستفادة من خبرة وتجارب الأنظمة الاقتصادية المختلفة، لذلك فإن النظام الناتج سيكون نتيجة خبرة عالمية ويشكل قواعد متفقاً عليها عبر العالم. فهو يكفل للشركات التي تزيد أن توسع نشاطها عبر العالم قانوناً ومنهجاً موحداً للعمل.

النظام الموحد يساعد على تحسين نوعية الأداء:

Standards Helps in the Improvement in Quality

حيث تقوم المؤسسات، مــن خلال التغيير والتعديل للانسجام مع النظام الموحد، بتحسين نوعية إنتاجها ومستوى خدماتها. وكذلك يتم تحسين الأداء الإداري حتى تستطيع استيعاب التحولات المرافقة لإيجاد النظام المعياري الموحد.

الانسجام مع النظام الموحد يساهم بتحسين الأداء

النظام الموحد يساعد الإدارة على تقوية موقفها في مواجهة ضغط المدراء:

Standards Help in the Strengthening of management Resistance against Pressure from Directors:

فقد يقوم بعض المدراء بالضغط على إدارتهم لاتباع سياسة معينة قد تكون غير مناسبة للمؤسسة في بعض الظروف. فإذا كانت الشركة تتبع النظام الموحد الذي تتبعه

جميع الشركات، فإن هذا الأمر يكون عامل قوة في رفض الإدارة للسياسة المفروضة. ويمكن مقاومة أي نوع من التلاعب عن طريق الثقة. فالممارسون الذين يطبقون وينفذون النظام قد يساهمون فعلاً في وضع النظام المعياري الموحد ويساعدون على نجاحه بخبرتهم وفهمهم لتفاصيل العمل.

النظام الموحد يضمن التناسق والوضوح في عرض ومقارنة نتائج الإنجاز لكل البرامج:

Standards will ensure Consistency in Reporting and Comparison of information across the Board

إن اتباع طريقة موحدة لعرض المعلومات والتقارير لجميع البرامج يعطي صورة أفضل للمقارنة بين الشركات والأنظمة الاقتصادية.

النظام الموحد يضمن الثقة بالشركات التي تعمل خارج حدود بلدانها:

Standard will ensure confidence in companies operating beyond their nationl borders

عندما تخضع الشركة التي تعمل في دولة معينة خارج حدود بلدها إلى نفس النظام المطبق في الدولة المضيفة، يتم بناء نوع من الثقة مع المؤمنين الذين يسعون لطلب الحماية والتأمين خارج حدود بلدانهم الأصلية.

النظام الموحد يؤمن الثقة الاقتصادية بإنجاز المؤسسات:

Standards ensure economic Trust of Organization's Performance

تلعب الأنظمة المعيارية الموحدة عادة دوراً أساسياً في طريق بناء ثقة في المستوى الاقتصادي والمالي للشركات التي تعمل خارج حدود بلدانها. حيث أن العملاء لا يكونون قلقين من الآثار السيئة التي قد تنشأ نتيجة تطبيق نظام اقتصادي مختلف في البلدان المختلفة، حيث يعتبر إنجاز المؤسسات هو المقياس الأمثل لفشل الإدارة في تحقيق أهداف المؤسسة.

للأنظمة المعيارية دور هام في بناء الثقة

النظام الموحد يساعد على التسويق بشكل موحد لعدد من البرامج المختلفة:

Standards will ensure companies enjoy the benefits of undifferentialed marketing

حيث تستطيع الشركات عن طريق إتباع النظام الموحد من تطبيق برامج تسويقية موحدة لعدد من البرامج المختلفة مما سيخفض من تكاليف إعداد هذه البرامج ويخفض من تكاليف الإنتاج.

النظام الموحد يهيئ موضوعات للنقاش حول ممارسة أعمال التأمين:

Standards Provide a Focal Point for Debate and discussion about Insurance Practice

يشهد القطاع التأميني بين الحين والآخر أفكاراً جديدة تنشأ من خلال الممارسة العملية لتلك الصناعة. وأثناء تطبيق النظام الموحد قد تنشأ بعض المشاكل التي من شأنها ــ بعد التغلب عليها ــ أن تساعد على تحسين وتطوير هذا النظام. وذلك أثناء محاولة إيجاد بدائل مناسبة في حالة استحالة التطبيق.

الطبيعة غير المرنة للقانون:

Non – Dynamic Nature of Law

قد يكون القانون في بعض الحالات جامداً وغير قادر على استيعاب النواحي الفنيـــة في صناعة التأمين، ولذلك فإن اتباع النظام التأميني الموحد قد يكون أكثر مرونة وتجدداً من خلال كل من النظامين القانوني والتأميني في نفس الوقت.

اتبـاع النظـام التـأميني الموحـد قـــد يكـــون أكثـــر مرونـــة

تطوير الخبرات التأمينية والاختصاصية:

Attraction and Retention of High Colibre Personnel

إن تطبيق النظام الموحد في بيئات مختلفة يؤدي مع الزمن إلى تطوير الخبرة التأمينية عن طريق تمتع العاملين بالخبرة الفنية العالية التي ستنعكس على تحسين الصناعة بشكل عام.

النظام الموحد متعدد الجوانب:

Multi Regulation

بالإضافة إلى الأمور القانونية فإن التأمين يتأثر بالتعليمات الصادرة عن بعض الهيئات الاختصاصية والمؤسسات غير الرسمية ذات الصفة الرقابية، وذلك يعني بأن

شركات التأمين عليها أن تطبق القانون التأميني والانسجام مع التعليمات الصادرة عن هذه الهيئات في بلدانها الأصلية.

هذا وإن تشكيل وتطبيق نظام موحد سيخفف من الآثار السلبية لهذه الأنظمة المعقدة.

مساوئ تطبيق النظام المعياري الموحد:

Disadvantages of harmonized Global Regulatory Standards

رغم الخبرات المذكورة أعلاه، فإن للنظام المعياري الموحد بعض السلبيات منها على سبيل المثال:

النظام الموحد قد يكون بيروقراطياً ويؤدي إلى الجمود:

Standards may be bureaucratic hence Lead to Rigidity

إذ أن هذا النظام يجب تطبيقه حتى في حالات بسيطة، الأمر الذي سيزيد من المدة اللازمة للتنفيذ بسبب طول الإجراءات وصعوبتها. بحيث يفقد النظام الموحد الهدف الأساسي منه وهو التوصل إلى أفضل إنجاز بالوقت المناسب.

عدم انسجام النظام الموحد مع الأنظمة الاقتصادية لبعض البلدان:

Inappropriate standards to some countries may not be resisted

إن النظام الموحد هو نظام قابل للتطبيق في الأنظمة القوية والضعيفة سواء بسواء.

النظام الموحد قابل للتطبيق في مختلف الأنظمة لكنه قد لا يعني جودة الإنجاز

ولكن هذا النظام قد يؤدي إلى نشوء معايير لا تتماشى مع الأنظمة الاقتصادية الخاصة لبلد معين. ولهذا فإنه حين توقيع الدولة وقبولها بالنظام الموحد يصبح من الصعب عليها التأقلم مع أنظمتها الاقتصادية الخاصة.

عدم تطرق النظام الموحد إلى التفاصيل الدقيقة للتطبيق:

Standards are not comprehensive in their Scope

إن هذا النظام لايغطي كافة التفاصيل الدقيقة، الأمر الذي يؤدي إلى إصدار العديد من الدلائل والتفاسير من الجهات الرقابية المختلفة. التي قد تسيء إلى النظام الموحد بسبب اختلاف التفسير بين جهة وأخرى.

النظام الموحد قد يخفض من مستوى المحاكمة والإبداع عند المراقبين والمنظمين:

May Reduce the Scope of Judgement of Regulators.

يتم تطبيق هذا النظام دون الانتباه إلى العوامل الخاصة بكل دولة، والتي قد تحول دون تطبيقه. وأثناء محاولة التنسيق بين هذا النظام والأنظمة الخاصة قد تنشأ بعض الأفكار والاقتراحات لدى المراقب. إلا أن قوة النظام الموحد قد تمنع المشرفين من الانتباه إلى رأي المراقب الشخصي، الأمر الذي سيخفض من سقف الإبداع والمحاكمة.

المبالغة في الاعتماد على القانون الموحد قد يكون مضللاً في بعض الحالات:

Over Reliance on The Laiddown Standands may be misleading

هناك بعض الحالات التي تضطر فيها شركة معينة بالاهتمام ببعض النواحي الضعيفة كونها منسجمة في مجملها مع النظام الموحد. حيث أن تطبيق النظام الموحد لايعني جودة الإنجاز، وقد شهدت الفترات السابقة حالات إفلاس وسوء إدارة لبعض الشركات رغم التزامها الكامل بالنظام الموحد، لذلك فإن هذه المعايير قد تكون مضللة. والجميع يذكر بدون شك قضية ENRON وقضية Paramat التي ظهرت مؤخراً فهل يستطيع أحد أن يقول بأن هذه الشركات لم تكن تتبع المعايير المحاسبية الموحدة؟. لا شك بأن تقارير هذه الشركات قد تم تدقيقها ومراقبتها مالياً ومحاسبياً وتم التأكيد من قبل المدققين بأنها قد طبقت الأنظمة المحاسبية الموحدة، وهذه الحوادث حقيقية وواقعية ولا يجب أن نتناساها عند التطرق إلى اتباع النظام المعياري الموحد.

قد تكون المعايير مضللة لذلك يجب الانتباه

يمكن أن يتم استخلاص النظام الموحد عبر ضغوط اجتماعية وسياسية، الأمر الذي يقلل من حرية المراقبة:

standards may be derived through social or political pressure which may reduce the freedom of and lead to the manipulation of the regular

عندما يحاول المراقب تطبيق النظام الموحد وتعترضه بعض العقبات في النظام القائم، يحاول أن يذلل هذه العقبات، ويحول النظام القائم لصالح النظام الموحد، وهنا قد يتعرض المراقب إلى بعض الضغوط السياسية والاجتماعية لمحاولة عدم تطبيق النظام الموحد.

النظام الموحد يؤدي إلى انعدام الطموح والتفكير:

Standards may inhibit the development of critical thought (why and when the Standards are there..?)

قد يحاول بعض العاملين في مجال التأمين زيادة البحث والتقصي للتوصل إلى حل أفضل في بعض الحالات، ولكن هذا الطموح يتم وأده مباشرة حين التأكيد النهائي على تطبيق النظام الموحد بغض النظر عن الحلول الأخرى.

وهناك مساوئ أخرى للنظام المعياري الموحد:

- تتمثل في تقلبات أسعار العملات الأجنبية.
- والتقييد في الإيديولوجيات السياسية.
- وفي اللغة.
- وفي عدم وجود جزاءات لعدم تطبيق النظام المعياري الموحد.

المراجع: نص المحاضرة التي ألقيت من قبل السيد Sammy Makore خلال المؤتمر الرابع عشر لتطوير التأمين في الدول النامية(دلهي ــ الهند).

* * *

عزل وزير بسبب سيجارة

ذكرت تقارير أن الحظر الذي تفرضه ايرلندا على التدخين في جميع أماكن العمل اكتسب قوة بعد عزل وزير العدل في حكومة الظل جون ديزي لقيامه بالتدخين في حانة أعضاء البرلمان الايرلندي.

وقام جون ديزي من حزب «فاين جيل» أكبر أحزاب المعارضة الايرلندية بإشعال سيجارة في الحانة بعد أقل من 48 ساعة من سريان قانون حظر التدخين المثير للجدل الذي يحظر التدخين في الأماكن العامة والمغلقة وفي وسائل النقل العام والمطاعم والحانات.

وأكد متحدث باسم البرلمان الايرلندي الواقعة لكنه أوضح أن ديزي توقف عن التدخين عندما طلب منه ذلك.

الرائد العربي
82
ربيع
2004

دراسات وأبحاث

إدارة الخطر والتأمين مع توقف إمداد الخدمات العامة

Failure of Public Utilities Risk Management – Insurance

إعداد: يوسف جناد*

يشهد عالمنا المعاصر قفزات نوعية متلاحقة ومتسارعة في مجالات عديدة اهمها الجانب الاقتصادي، ويصاحب ذلك تقدم تكنولوجي كان من الصعب على العقل البشري قبل عقود من الزمن تخيله، بحيث أصبحت الأمم تتجه للاعتماد بشكل أساسي على مؤسسات الخدمات العامة لضمان استمرارية إمداد صناعتها بما تحتاجه من كهرباء وغاز وماء ووسائل اتصالات حديثة. ولذلك فإن خسائر كبيرة ستلحق حتماً بأي قطاع يهمل القائمون عليه إيجاد البدائل الحديثة والمتطورة لإمداد أنشطتهم الصناعية والتجارية بالخدمات اللازمة لاستمرارها، وإلا فإن النتائج حتماً ستكون وخيمة وستنعكس خسائر جسيمة على الممتلكات وحركة العمل ومعدل الربح.

ولا تنحصر الأضرار بأولئك المنتجين فقط، بل ستتراكم الخسائر لتصيب الآخرين الذين يقومون، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بنقل المواد المصنعة وتوزيعها وحتى المستهلكين لها، وفي ظل الظروف الطبيعية العادية، فإن الخسائر الناجمة عن انقطاع التيار الكهربائي تصل سنوياً في الولايات المتحدة الأمريكية إلى بلايين الدولارات.

* مدير إدارة البحري والطيران في شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين.

لقد شهد العالم في السنوات القليلة الماضية تزايداً غير مسبوق بعدد الكوارث الطبيعية من عواصف وزلازل وفيضانات أصابت في معظم الحالات بالشلل شبكات الخدمات العامة و خاصة خطوط نقل التوتر العالي الذي يؤدي انقطاعها إلى توقف إمدادات الكهرباء عن مناطق واسعة، ويتطلب إصلاح الأضرار فيها وقتاً طويلاً، يضاف إلى الكوارث الطبيعية تلك الأضرار التي تنجم عن الشغب والتخريب والإرهاب الذي يطال قبل كل شيء شبكات الاتصالات والخدمات العامة الأخرى من ماء وكهرباء، إضافة لما سبق، فإن التغيرات الاقتصادية والسياسية في بعض البلدان تؤثر بشكل أو بآخر على حسن عمل شبكات الخدمات العامة، والتي قد تؤدي في بعض الحالات إلى انقطاعات ولفترات طويلة في إمدادات الماء والكهرباء وغيرها نتيجة خطأ بشري سواء كان متعمداً أو غير متعمد، ويتجلى سبب ذلك في غياب اليد الخبيرة التي تستطيع قيادة وسائل إدارة هذه الخدمات.

العالم يشهد خلال السنوات الماضية تزايداً غير مسبوق في عدد الكوارث

مما تقدم، على شركات التأمين وإعادة التأمين أن تبذل جهوداً استثنائية وتضع برامج جديدة، وتستقرئ الخطر المحدق بالأغطية التأمينية التي تمنحها لمؤسسات الخدمات العامة، وأخطار توقف العمل وحماية الممتلكات وأن تكون على استعداد لمواجهة الخسائر الكبيرة التي قد تسببها الكوارث الطبيعية والتي تعطل إمدادات الخدمات للمستهلكين.

على شركات التأمين بذل جهود استثنائية والاستعداد الدائم لمواجهة الخسائر

وفي هذه الدراسة، سنعرض لعدد من الحوادث التي سببت توقف إمدادات شبكات توزيع الخدمات العامة في عدد من البلدان ومن ثم الحلول الناجعة لتلافي نتائجها السيئة عن طريق استخدام طرق حديثة لإدارة الخطر، وتطوير صناعة التأمين وإعادة التأمين إلى المستوى الذي تستطيع بموجبه تحمل هذه الخسائر والتعويض على المتضررين.

في كانون الأول (ديسمبر) لعام 1999، ضربت أوروبا، وفي شهر واحد ثلاثة عواصف مدمرة وصفت بأنها عواصف القرن الماضي، أول تلك العواصف دعيت Lother والتي اجتاحت نصف الأراضي الفرنسية، وكانت شديدة لدرجة أنها شبهت بالعواصف الاستوائية، وقد اقتلعت في طريقها الأشجار وبعض المنازل وأبراج الكهرباء، وخلفت وراءها دماراً هائلاً وأكثر من مائة ضحية. إلا أن لوثر لم تكن العاصفة الوحيدة، فبعد يومين آخرين هبت عاصفة ثانية دعيت Martin وقتل بسببها ثلاثون شخصاً، وقدرت الأضرار الناتجة عن الإعصارين المذكورين بحوالي 14 بليون يورو. وفي الثالث من كانون الثاني اجتاحت أوروبا الغربية عاصفة أخرى دعيت Anatol وبلغت سرعة الرياح أثناءها حوالي 200 كم/سا.

والسؤال الذي يُطرح دائماً هو: هل أوربا الغربية مؤهلة تماماً لمواجهة مثل هذه الأعاصير؟ أم هل ستتهاوى الأبنية السكنية في المرات القادمة؟ بعد أن تُقتلع الأشجار وتحطم أبراج الكهرباء؟!... لقد كان على مستثمري الطاقة الكهربائية أن يدفعوا 2.5 بليون يورو لإصلاح ما تخرب، وبقي الناس في أماكن كثيرة دون كهرباء لأسابيع عديدة.

مستثمرو الطاقة الكهربائية في أوربا يدفعون 2.5 مليار يورو لإصلاح ما تخرب خلال عاصفة واحدة

وفي العاصمة الكولومبية، بوغوتا، ونتيجة لأعمال تخريب قام بها بعض الأشخاص على خلفية سياسية، انقطعت على إثرها الكهرباء عن مناطق عدة من المدينة، و حوصر عدد كبير من الناس في المصاعد، وعمت الفوضى حركة السير بعد توقف الإشارات الضوئية المرورية عن العمل، وأوقفت معظم المصارف خدماتها للزبائن، وفي بعضها الآخر تابع الموظفون عملهم على أضواء الشموع. وبلغ عدد السكان الذين تضرروا من انقطاع الكهرباء في العاصمة وما حولها أكثر من 13.5 مليون إنسان. واستغرقت عملية إصلاح الشبكة

هجمات على أبراج الطاقة الكولومبية كلف كولومبيا 10 ملايين يورو

سبع ساعات من العمل المتواصل والدؤوب لفرق الصيانة. وطبقاً لأرقام رسمية فقد بلغت خسارة الاقتصاد الكولومبي في تلك الليلة حوالي 10 مليون بورو. وكان السبب كما أسلفنا هجمات متفرقة على أبراج نقل الطاقة قام بها متطرفون يساريون دمروا أكثر من أحد عشر برجاً.

كاليفورنيا 2001/2000:

لقد كانت أكثر أزمات الطاقة إثارة منذ عام 1973 تلك التي أجبرت محطات توليد التيار المتناوب على التوقف والتي عصفت بولاية كاليفورنيا ووصلت أضرارها حد الكارثة بالاقتصاد في تلك الولاية التي يبلغ إجمالي الإنتاج فيها سنوياً حوالي 1300 بليون دولار أمريكي وتحتل المركز السادس في العالم بحجم صادراتها لقد أُجبرت هذه الولاية نتيجة توقف إمدادات الطاقة الكهربائية على إنفاق ما يقارب من 2.3 بليون دولار (حوالي 45 مليوناً يومياً) لشراء الطاقة الكهربائية من ولايات أخرى.

يقول أحد الخبراء الأمريكيين بأن السبب في أزمات الطاقة هذه يعود أولاً وقبل كل شيء إلى القوانين التي تفرض على منتجي الطاقة الكهربائية تخفيضات بنسب مقبولة على أسعار الطاقة التي تنتجها والتي صدرت عام 1996، وبالمقابل يضطر المنتج إلى شراء المواد الأولية والمحروقات من السوق المفتوحة Open Market المعرضة للتقلبات حسب نظرية العرض والطلب... في حين يزداد الطلب على الكهرباء عاماً بعد آخر نتيجة للتزايد السكاني والنمو الاقتصادي والتقدم العلمي والتكنولوجي والذي يعتمد أساساً على الطاقة الكهربائية.

عدد محطات الطاقة يزداد ولكن ليس بالمعدلات التي تتناسب والطلب على الكهرباء

إن عدد محطات التوليد، في العالم بوجه عام، وفي الولايات المتحدة بشكل خاص يزداد بشكل لا يتناسب مع معدلات الطلب على التيار الكهربائي، ويعود ذلك إلى الكلفة الباهظة التي يحتاجها بناء محطات جديدة وكذلك سياسات المحافظة على البيئة التي تقف في وجه إنشاء المحطات في مناطق سكنية أو بالقرب من محميات طبيعية، وعلى هذا فإن ولاية كاليفورنيا بالتحديد، تشهد بين وقت وآخر

أزمات كهربائية خانقة، خاصة عند تعطل أحد المولدات أو اضطرار الفنيين لإجراء الصيانات الدورية أو الطارئة، وبالتالي فإن انقطاع التيار عن بعض المناطق يؤدي إلى شل الحركة الاقتصادية تقريباً وإلى خسائر تقدر ببلايين الدولارات.

البرازيل 2001/2002:

في البرازيل، البلد الأكبر مساحة والأقوى اقتصاداً في أمريكا الجنوبية يتم إنتاج 90% من الطاقة الكهربائية بواسطة المحطات الهيدروكهربائية. وفي صيف عام 2001، هبط معدل احتياطي المياه إلى أقل من 20% عن المستوى المعتاد بسبب عدة سنوات متتالية من الجفاف، مما أدى إلى نشوء أزمة طاقة كبيرة لم تستطع الحكومة مواجهتها إلا بفرض برامج تقنين صارمة، طبقت في الأول من حزيران عام 2001، واستمرت سارية المفعول لأكثر من تسعة أشهر، وكان هدفها تخفيض استهلاك الطاقة في البلاد بحوالي 20%، لدرجة أن إنارة ملاعب كرة القدم وغيرها من النشاطات المفتوحة قد توقفت، وتم تقليص إنارة الشوارع والإعلانات وأضواء الزينة بحوالي 35%.

انخفاض منسوب المياه في البرازيل يؤدي إلى نشوب أزمة طاقة

ونتيجة للنقص في إمدادات التيار الكهربائي، واجه الاقتصاد البرازيلي معاناة كبيرة وتكبد خسائر جسيمة... وانعكس ذلك سلباً على الناتج المحلي وازدادت الواردات مما أدى إلى عجز كبير في ميزانية المدفوعات، وظهر العجز واضحاً على سوق تداول الأوراق المالية، لدرجة أن معدل النمو عام 2001 انخفض إلى 2% فقط، وهذا الرقم يشكل نصف المعدل الذي سجل في العام الذي سبقه.

إلا أنه من المؤكد أن نقص المياه وتسببه بنقص الطاقة الكهربائية، كان بالإمكان تجاوزه لو كانت البلاد تتمتع بشبكة توزيع كهربائية واسعة تربط البلاد شمالاً وجنوباً، غرباً وشرقاً. إذ من المعروف أن المناطق الشمالية والجنوبية في البرازيل تتمتع بموارد مائية كبيرة، لكن دون استثمار مناسب. حيث تتركز محطات

.. وخصخصة قطاع الكهرباء أدت إلى أزمة في هذا القطاع

توليد الكهرباء في المناطق الوسطى والصناعية. ويؤكد المحللون أن سياسات الخصخصة في هذا القطاع ــ أي قطاع الكهرباء ــ والتي طبقت عام 1993 هي التي أوصلت البلاد إلى هذه الأزمة، كون القطاع الخاص، وكما هو معروف للجميع، يسعى إلى الربح السريع وبالتالي يبتعد عن الخطط الاستراتيجية بعيدة المدى.

شمال أمريكا /2003:

في الرابع عشر من آب (أغسطس) عـــام 2003، غرقت الولايات الشمالية من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض مناطق كندا بظلام دامس إثر انقطاع التيار الكهربائي لمدة خمسة أيام وشمل الانقطاع مناطق يقطنها حوالي خمسين مليوناً من البشر.

الولايات الشمالية من أمريكا تغرق لمدة خمسة أيام في ظلام دامس

لقد كانت هذه الحادثة هي الأولى من نوعها بهذا الحجم والاتساع في تاريخ هذه المناطق وألحقت بالاقتصاد خسائر تجاوزت 6 بليون دولار، في قطاع صناعة السيارات لوحده، وتم إغلاق حوالي خمسين مصنعاً، وكان على بائعي التجزئة إغلاق المئات من محلاتهم، وكذلك توقف العمل في مصافي النفط مما أدى إلى زيادة في أسعار المواد البترولية، وأصاب الشلل معظم المطارات ومحطات السكك الحديدية وشبكات الأنفاق وبالتالي لم يستطع العمال الوصول على أماكن عملهم.

لقد بلغت الخسائر التأمينية بسبب هذه الحادثة حوالي 3 بليون دولار، إلا أن العديد من الشركات، خاصة في القطاع التجاري، لم تكن تملك أغطية تأمينية ضد الخسائر الناجمة عن انقطاع الطاقة الكهربائية، إذ أن مثل هذه الأخطار كانت لوقت قريب مستثناة من التغطيات تجنباً لأخطار تراكم الخسائر Accumulation باستثناء عدد قليل من الشركات التي تنبهت لذلك وبالتالي أدخلتها ضمن الأغطية التأمينية، مقابل أقساط إضافية.

3 مليـــارات دولار إجمـــالي الخســـائر التأمينيـــة نتيجـــة انقطـــاع التيـــار الكهربائـــي

أما عن أسباب انقطاع الكهرباء، فقد ظن الكثيرون في بداية الأمر أن وراء الحادث عملاً إرهابياً مدبراً، ولكن ثبت أخيراً أن السبب هو خلل فني طارئ ناتج عن الإهمال في الصيانة وتبديل القطع القديمة، إلاّ أن جسامة الخسائر المترتبة على ذلك، أظهرت مدى خطورة أي عمل إرهابي قد يطال أماكن توليد الطاقة في المستقبل.

نيويورك 11 أيلول (سبتمبر) 2001:

إن انهيار برجي مركز التجارة العالمي إثر الحدث الزلزال الذي أصاب مدينة نيويورك في الحادي عشر من أيلول عام 2001، أدى من بين أمور كثيرة إلى توقف خدمات شبكة الهاتف والإنترنت في قلب نيويورك المركز التجاري ــ مانهاتن ــ بعض هذه الشبكات كان حيوياً للغاية. ففي بعض الأبنية المجاورة التي تهدمت أيضاً، كان هناك مراكز لشبكات اتصالات كبيرة تغطي معظم السواحل الشرقية للولايات المتحدة، أما تفجير أنابيب المياه ــ جراء الحادث ــ فقد أغرق العديد من المستودعات والأقبية والتي يحتوي عدد منها على مولدات كهربائية، وتفيد الإحصائيات التي نشرت إبان الحوادث أن أكثر من 300 ألف خط هاتفي توقف عن العمل.

أحداث أيلول / سبتمبر في أمريكا تسببت في توقف مختلف الخدمات في قلب نيويورك

ومنذ الحادي عشر من أيلول، أصبح خبراء الاتصالات أكثر قلقاً وخوفاً من أن تتعرض شبكات الهاتف والإنترنت لحوادث مماثلة، وفي أماكن أخرى قد تكون أكثر حساسية، وبالتالي فإن الخطط قد وضعت لاعتماد عدم المركزية في إمدادات الهاتف والاتصالات والأخرى بل توزيع المراكز على عدد كبير من المدن والأحياء. وأن هذا قد يكون من الخيارات الأفضل بالرغم من المصاعب الفنية الكبيرة التي تفترض إنجاز مثل هذه المشروعات.

مما تقدم، يتبين للقارئ مدى حساسية الأخطار المحدقة بالاقتصاد جراء الحوادث التي تؤدي إلى توقف إمدادات الطاقة الكهربائيـــة وغيرها مـــن الخدمات وحجم

حساسية الأفكار المحدقة بالاقتصاد تؤكد أهمية التأمين وإدارة الخطر

الخسائر التي قد يصعب تحملها سواء من الحكومات أو من الأفراد، لذلك فإن القناعة بضرورة إيجاد حلول جذرية أصبحت سائدة في عقول الخبراء والسياسيين وعامة الناس أيضاً... وأصبح لزاماً تأمين وسائل للحد من هذه الأخطار وأيضاً التعويض على المتضررين... وهنا فإن العنوان العريض للحل هو:

أولاً ــ إدارة الخطر.

ثانياً ــ التأمين.

إن الخسائر الكبيرة في الممتلكات التي تسببها الأعطال المفاجئة لشبكات الخدمات العامة، وخاصة تلك الحوادث التي تؤدي إلى توقف العمل، يجب أن تلفت عناية واهتمام جميع الأطراف صاحبة العلاقة من أجل وضع خطط فعالة للطوارئ، ومن المؤكد أن الجهات المهتمة بذلك تشمل أولئك المنتجين للطاقة، والسلطات الرسمية المسؤولة، والشركات الصانعة التي تقدم قطع التبديل والمعدات اللازمة لأعمال الصيانة، والزراعة والتجارة والنقل والخدمات بمختلف أنواعها، وحتى أصحاب المنازل التي قد تتعرض للخسائر، يجب على هؤلاء جميعاً اتخاذ التدابير الاحترازية للطوارئ عن طريق اتخاذ إجراءات ناجحة وفي متناول الجميع، من شأنها منع أو تقليل الخسائر المباشرة أو غير المباشرة ما أمكن.

الخسائر التي تسببها الأعطال المفاجئة يجب أن تلفت عناية واهتمام ذوي العلاقة

إن التحكم بالخطر، أو بمعنى آخر تقليل الخطر أو حتى تجنبه إن أمكن عن طريق وضع خطط علمية للطوارئ، يفترض توفر معرفة كاملة بإمكانية التعرض للخطر، وعليه فإن الأخطار المحدقة بالسكان والممتلكات هي من الأمور التي يصعب توقعها وتقدير نتائجها، وبالتالي فإن إجراءات لتحويل الخطر Risk Transfer يجب اتخاذها. وهنا يظهر الدور الهام الذي يؤديه التأمين، والذين بإمكانه إن وجد بصيغة علمية مدروسة أن يحقق الهدف المرجو من تقليل الخسائر التي يتحملها المؤمن لهم، إضافة لذلك، يمكن للتأمين أن يلزم أصحاب المصانع و المؤسسات الخدمية

على إدارة الخطر تعريف وتحليل أخطار الخدمات المقدمة للزبائن

بإجراء صيانات دورية لمعداتهم واتخاذ إجراءات محددة، تؤدي حين تطبيقها بالشكل الأمثل إلى منع تحقق الخطر و التقليل إلى أبعد الحدود من آثاره السلبية.

تشخيص الخطر (Risk Identification):

إن إدارة الخطر، عندما تقوم بالدور المطلوب منها، فهي مطالبة بتعريف وتحليل الأخطار التي تتعرض لها الخدمات المقدمة للزبائن سواء ذات المنشأ المحلي أو الخارجي وطبيعة التعامل مع هذه الأخطار والعلاقة مع المؤسسات ذات الصفة الخدمية ونوعية أعمالها ونشاطاتها.

رياح الخصخصة بدأت تطال شركات المياه

فبعد شبكة الاتصالات الهاتفية والكهرباء والغاز، يأتي دور مؤسسات المياه التي بدأت تطالها رياح الخصخصة في معظم بلدان العالم، وعادة تقود الخصخصة إلى تراجع في صلاحيات السلطات العامة، وإلى زيادة في أسعار الخدمات والتي قد تؤثر، وفق نسب ومستوى تطبيقها، على نوعية وكمية الخدمات ومدى ثقة المستهلك بها.

وبازدياد الاعتماد على التيار الكهربائي في كل نواحي الحياة الخاصة والعامة، فإن انقطاعه بالتأكيد سيكون له أثر سلبي وسيء على جميع نشاطات الحياة، اجتماعية كانت أم اقتصادية، ولكن الخسارة الأكبر ستطال حتماً الجانب الاقتصادي الذي يمكن أن نعدد بعضاً من نشاطاته المعروفة للجميع ومنها:

الصناعة، التجارة، الطيران، الزراعة، البستنة (فن زراعة الأشجار)، وتربية الحيوان، وخدمات التدفئة، والتبريد والتهوية، وما إلى ذلك من نشاطات يصعب حصرها.

يضاف إلى ما سبق، النشاطات الاجتماعية التي تتأثر كثيراً إلى حد توقفها... إن قطع التيار الكهربائي عن مناطق مزاولتها، ومنها: المعارض، وأماكن اللهو، والمسارح، ودور الأوبرا، والسينما، والعروض المسرحية في الهواء الطلق، والرياضة بأنواعها، وهناك صناعات يتطلب استمرارها توفر إمدادات الغاز منها: صناعة صب الفولاذ، وصناعة السيارات، والزجاج، وأنواع مختلفة من الأعمال الهندسية، وصناعة الخزف، وصناعة الحبر ومشتقاته.

وبنفس الأهمية، هناك صناعات ونشاطات أخرى تعتمد على المياه أو تدخل المياه جزئياً أو كلياً في تكوينها ومنها: صناعة صب الفولاذ، صناعة الورق، صباغة

الأقمشة والغسيل، وصناعة المشروبات الغازية. إضافة إلى الحاجة الماسة للمياه التي تستخدم في عمليات إطفاء الحرائق، وهي من المواد الأساسية التي ينص عقد التأمين على وجودها في أي منشأة صناعية.

ولكن، ومع الحاجة الماسة، كما أسلفنا، إلى كميات كبيرة من المياه للصناعات المذكورة أعلاه، فإنه يجب أن لا يغيب عن الذاكرة موضوع تصريف المياه المالحة وبشكل علمي صحيح لئلا تصبح عاملاً ملوثاً وخطيراً على الإنسان والبيئة.

إن إمدادات البخار للتدفئة، يتطلب عشرات وأحياناً مئات الكيلومترات من الأنابيب التي تزود المنازل بالبخار في أحياء أو مدن بأكملها، ومن أجل استمرارية هذه الخدمة، ومن أجل الوقاية من حوادث الانفجار فإن توفر شبكة اتصالات إلكترونية فعالة وذات كفاءة عاليـــة لتحسس الخطر والإنذار المبكر، قد يقلل بالتأكيد إلى حد كبير من الخسائر، إن الاتصالات أصبحت عنصراً هاماً وأساسياً في التطوير التقني وخاصة في ظل سياسات العولمة المتنامية في أيامنا هذه، وتشير التقارير إلى أن خسائر كبيرة تقدر بمئات ملايين الدولارات تكبدتها بعض المؤسسات بسبب فشل وسائل الاتصال لديها وخاصة شبكات الإنترنت والكمبيوتر، وهنا يجب التنويه لاستمرارية وسائل تزويد الطاقة الكهربائية بعملها بأهمية استمرارية عمل وسائل الاتصال التي أشرنا إليها.

الاتصالات عنصر أساسي في حياتنا وفشلها يؤدي إلى خسائر كبيرة

وعليه، فإن تقدير حجم الطلب المتزايد على الطاقة يجب أن يدرس يوماً بيوم، من حيث الكمية، ومن حيث النوعية، وهنا لا بد من طرح الأسئلة التالية:

- من الذي يقدم الخدمات بالشكل الأفضل، وما هي التكلفة؟
- ما هي العقود المبرمة لذلك، ومدة صلاحيتها وشروطها؟
- هل الخدمة مضمونة الاستمرار تحت جميع الظروف؟
- ما هي الحالات التي تؤدي إلى توقف إمدادات الطاقة، وما هي الخسائر المحتملة التي سيتحملها الاقتصاد؟

إن السبب الرئيسي لتوقف إمدادات الطاقة بأنواعها قد يكون حادثاً وقع أثناء عملية الإنتاج في المصنع أو مكان توليد الطاقة، أو خلال عملية نقل الطاقة سواء كانت هوائية أو أرضية. وفيما يلي سنعرض لبعض مسببات انقطاع إمدادات الطاقة والتي تؤدي إلى خسائر في الممتلكات Property Loss، حيث تشير الدراسات المتعلقة بذلك إلى أن الأخطار الطبيعية هي المسبب الأكبر للحوادث التي تؤدي إلى خسائر كبيرة توصف بالكارثية:

الأخطار الطبيعية هي المسبب الأكبر في إعطال الطاقة

- البرق، العواصف، المطر، الفيضانات، الزلازل، البراكين، انزلاق التربة، والانهيارات والثلوج.
- الحرائق، الانفجارات، وسقوط الطائرات.
- الأسباب التقنية، الأخطاء البشرية، عمر الآلات، الإهتراء والتمزق، أخطاء التشغيل والإهمال في صيانة المعدات.
- توقف الآلات عن العمل.
- التخريب المتعمد، الشغب والإرهاب.

تمويل الخطر وتحويل آثاره إلى التأمين:

(Risk Financing: Transfer of Residual Risk To Insurance)

بالتأكيد لا يمكن لأحد تحميل المسؤولية للحكومات ولا للشركات الخاصة المزودة للطاقة، نتيجة توقف الإمدادات بسبب الكوارث الطبيعية، فهذه الأمور خارجة عن إرادة الإنسان، إذا كانت قد اتخذت الإجراءات الاحتياطية الضرورية، ومن جهة أخرى، فإن الخسائر الكبيرة التي تنجم قد لا يستطيع طرف من هذه الأطراف بمفرده التصدي لها وتعويض المتضررين

التأمين هو الطرف القادر على تحمل أعباء المتضررين نتيجة الأعطال

عن الخسائر التي أصابت ممتلكاتهم بسبب انقطاع الطاقة الكهربائية. لذلك فلابد من إيجاد طرف ثالث قادر على التصدي لهذه المسؤولية وبعلمية وكفاءة عالية. إنه التأمين، القادر على لعب هذا الدور وتحمل أعباء تعويض المتضررين من خلال إيجاد أغطية تأمينية مناسبة.

بعد أن ذكرنا بشيء من التفصيل أهمية توفر إمدادات الطاقة والاتصالات والخدمات العامة الأخرى، ومدى النتائج السلبية على الاقتصاد بشتى أنواعه في حال توقفها، سوف نتحدث بإيجاز فيما يلي عن تأمين الممتلكات وتوقف العمل في قطاعات التجارة والخدمات، ومستوى الأغطية التأمينية الممنوحة في بعض الأسواق العالمية الهامة.

أولى الأمور الهامة التي يجب أن يلحظها عقد التأمين لمثل هذه الأخطار هي تقدير الخسائر المادية أو الأضرار المحتملة التي ستنتج عن توقف إمدادات الطاقة والتي تندرج تحت غطاء تأمين الممتلكات للمؤمن لهم.

الخسائر المادية والأضرار المحتملة أول ما يجب أن يلحظه عقد التأمين

في ألمانيا، يمنح غطاء التأمين لأخطار توقف العمل وحماية الممتلكات ضمن الشروط العامة لوثيقة تأمينات الحريق، وقد يضاف إليها شروط إضافية لتغطي الأعمال الزراعية.

أما الأضرار التي تلحق بآلات المؤمن له نتيجة نقص الخدمات العامة فإنها تغطي بموجب وثيقة تدعى وثيقة تأمين توقف الآلات، باستثناء الأخطار التي تقع ضمن شروط وثيقة الحريق السالفة الذكر، وسواء دفع التعويض بموجب وثيقة تأمين الممتلكات أو بموجب وثيقة التأمين ضد أخطار الحريق، فإن جوهر الأمر يعتمد على الظروف التي أدت إلى وقوع الحوادث المسببة للخسارة، وحتى يكون المؤمن له أكثر أماناً وأنه سيحصل على تعويض مناسب للخسارة، التي لحقت بممتلكاته، فإنه بإمكانه شراء غطاء تأميني بشروط إضافية لحماية نفسه من الخسائر المادية اللاحقة مع مبلغ تأمين إضافي على الوثيقة الأصلية ودفع قسط إضافي على القسط الأساسي الذي سيدفعه لشركة التأمين. مثل هذه الشروط المضافة يمكن أن تُلحق بغطاء يدعى وثيقة تأمين الأعمال الهندسية Engineering Business Interruption Ins. Policy.

بعض الأسواق الأوربية تمنح أغطية تأمينية للتعويض عن الخسائر

إن خسائر توقف العمل تتعلق مباشرة بالخسائر المادية التي تلحق بالممتلكات موضوع التأمين وبالتالي فإن بعض الأسواق الأوربية تمنح أغطية تأمينية للتعويض عن خسارة الربح الإجمالي Loss of gross profit، وزيادة تكلفة العمل، وكل هذا يغطي ضمن تأمينات توقف العمل، Business Interruption Ins، ويعود تاريخ منح مثل هذه الأغطية إلى عام 1956، حيث قدمت وثيقة تأمين في ألمانيا ضد الخسارة المتأتية عن توقف العمل الذي يسببه نقص إمدادات الطاقة الكهربائية.

ويجب أن نعلم أن شروط عقد التأمين تفرض تحقق الضرر المادي كشرط مسبق لتفعيل غطاء التأمين الخاص بنقص إمدادات الخدمات العامة. و كقاعدة معترف بها، فإن فترة التعويض عن الضرر في هذه الأغطية أقصر بكثير من تلك التي تحدد بموجب عقد تأمين خسارة الربح. لأن الخبرة تظهر بأن توقف العمل بسبب توقف إمدادات الطاقة في معظم الحالات يستمر لفترة قصيرة تتراوح بين سبعة أيام وأربعة عشر يوماً، تستثنى الخسائر الصغيرة جداً من مسؤولية المؤمَّن، تُمنح فترة انتظار قبل تطبيق عقد التأمين تستمر لعدة ساعات، وفي بعض الأحيان لربع ساعة فقط، ولكن إن استمر التوقف لأكثر من ذلك فإن مسؤولية المؤمن تعود لتبدأ من بداية فترة التوقف. أما بشأن احتساب القسط فإن ذلك يتطلب دراسة وافية لكل معطيات عمل حامل الوثيقة من حيث الشروط الفنية والآلات والمعدات التي يملكها وطريقة نقل الطاقة بكافة أنواعها، وكذلك يتعلق الأمر بفترة الغطاء.

شروط عقد التأمين تفرض تحقق الضرر المادي كشرط مسبق لتفعيل غطاء التأمين

أما فيما يخص التأمين الهندسي، فإن الطلب على غطاء توقف العمل، قياساً بغيره من أنواع التأمين، يعتبر قليلاً جداً، كون فترة التوقف في الأعمال الهندسية تكون قصيرة جداً، لوجود وسائل أخرى احتياطية يمكن استخدامها والاستمرار بعد ذلك بالعمل.

في عام 1991، أصدر اتحاد المؤمنين البريطانيين وثيقة تأمين بديلة لتلك المعمول بها سابقاً، لتضم الوثيقة الجديدة التي تختص بتوقف العمل، كافة الحوادث المؤدية إلى وقف إمدادات الخدمات العامة من كهرباء وغاز وماء واتصالات، والمهم في الأمر أن الغاية النهائية من أي عقد تأمين يجب أن تذكر بوضوح شديد، سواء أكانت ممتلكات المؤمن له أم الخدمة التي تقدم له.

وعودة على ما ذكر سابقاً حول الجفاف ونقص المياه اللذين أصابا البرازيل أعوام 2000 و2001 وتأثير ذلك على إمدادات الكهرباء وبالتالي النتائج السيئة على الاقتصاد، فإن السلطات في ذلك البلد لم تكن تأخذ بعين الاعتبار تأمين مثل هذه الأخطار وبالتالي أصيب الاقتصاد البرازيلي بنكسة كبيرة، وهذا الأمر ينسحب على العديد من البلدان في العالم خاصة بلدان العالم الثالث التي لم تعط الاهتمام الكافي لتأمين أخطار توقف الخدمات العامة وما يلحق بها من أضرار اجتماعية واقتصادية، والأمر المطلوب في مثل هذه الحالة، أي في غياب التأمين، هو إدارة الخطر بشكل سليم من قبل السلطات المسؤولة.

في غياب التأمين يجب إدارة الخطر من قبل السلطات الحكومية المسؤولة

الخاتمة:

إن اعتماد المجتمعات بشكل متزايد على شبكات الخدمات العامة سيترافق حتماً بإمكانية التعرض لخسائر جسيمة في حال توقفت الإمدادات عبر هذه الشبكات، والحالات التي تم عرضها سابقاً لا تظهر فقط الأسباب المؤدية للحادث وما يترتب عنها من خسائر للربح أو توقف عن العمل أو فقدان الثقة، وتعويضات المسؤولية، بل أيضاً تساعد على توضيح مشاكل تراكم الخسارة التي على معيدي التأمين التصدي لها بجدارة.

وهناك عدد من الخيارات المطروحة أمام المعيدين لاختيار أفضل الصيغ لمجابهة الخسائر المادية والأضرار المترتبة على انقطاع إمدادات شبكات الخدمات العامة.

الخيارات متاحة أمام المعيدين لاختيار أفضل الصيغ لمجابهة الأخطار

ويوجد العديد من الأغطية التأمينية المطبقة في بعض الدول المتقدمة تأمينياً مثل: ألمانيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، غير أن الأسواق الأخرى يمكنها اختيار ما يناسبها حسب معطيات أسواقها المحلية أو استنباط صيغ جديدة أكثر ملائمة لكل حالة على حدة.

إن تقييم الخطر والتسعير المناسب يلعبان دوراً حاسماً في نجاح الغطاء التأميني وبالتالي وضع الشروط بشكلها الصحيح والملائم. والإجراء المثالي من أجل صياغة شروط وثيقة التأمين الخاصة بأخطار انقطاع إمدادات الخدمات العامة، يتجلى في تحديد وتحليل الخطر والتحكم به، ومن ثم إيجاد التحويل اللازم لهذا الخطر. وتدل الأمثلة التي ذكرت سابقاً في هذا البحث بأن الخدمات العامة يمكن أن تؤدي في حال توقفها إما إلى تراكم خسائر صغيرة أو كبيرة.

توقف الخدمات العامة يؤدي إلى تراكم الخسائر

وبعد اتخاذ الإجراءات المناسبة لإدارة الخطر، يأتي دور المؤمنين ومعيدي التأمين المسؤولين عن التعويض عن الخسائر لتقييم الخطر وتحديد الأغطية اللازمة وشروطها.

وفيما يلي بعض النقاط ذات الأهمية للمؤمنين ومعيدي التأمين، تساعدهم في اتخاذ القرار الصائب:

- سجل الأضرار المادية السابقة (للأخطار المؤمنة، المفاجئة والعرضية) التي لحقت بالخدمات العامة.
- يجب أن يعرّف عقد التأمين وبوضوح النقاط التي يتم عندها تحويل تغذية التيار في الشبكة.
- تحديد الوقت الإضافي ــ والذي يجب الاتفاق عليه والنص عليه صراحة في عقد التأمين.
- الكوارث الطبيعية المؤمن عليها كأخطار إضافية يجب أن تتضمن حدود تأمينية إضافية.
- غطاء تأمين جميع الأخطار .All Risks Ins يجب أن يتضمن الاستثناءات التالية:

ــ الأضرار المتعمدة.

ــ الإضرابات أو النزاعات التجارية أو العمالية.

ــ الجفاف أو أية ظروف طبيعية أخرى.

- العوامل التراكمية يجب أن تؤخذ بالاعتبار ضمن معطيات القرار الاكتتابي.
- يجب التركيز على إدارة الخطر في الأعمال التأمينية، وبشكل خاص توفر خطط لمواجهة الحالات الطارئة والتي يجب أن تعدل دوماً بالاتفاق بين شركات التأمين والفعاليات الاقتصادية ذات الصلة.
- عدم إعطاء الغطاء التأميني للوحدات التي تنتج الطاقة والتي عانت العديد من الأعطال والتوقفات ولا تزال عرضة لذلك دون أن يسعى أصحابها إلى تحديثها أو استبدالها.
- إلزامية إضافة قسط للأخطار الإضافية التي تلحق بعقد التأمين.

الحلول التأمينية لأسواق معينة ليست صالحة بالضرورة للتطبيق في أسواق أخرى

ومن الأهمية بمكان أن لا يغيب عن أذهان العاملين في هذا القطاع، أن الحلول التأمينية المطبقة في أسواق معينة ليست بالضرورة صالحة للتطبيق في أسواق أخرى أو في بلدان أخرى، دون الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع المحلية للخدمات ونوعية الخطر والأوضاع السياسية والاقتصادية.

ولابد من الإشارة إلى أن تأمين أخطار توقف الخدمات العامة في الدول النامية، ومنها بالطبع بلداننا العربية، لاتزال شبه معدومة، وانقطاع التيار الكهربائي أو المياه أو توقف شبكات الهاتف والاتصالات عن العمل لا تعني الشيء الكثير للقائمين عليها، بالرغم من أن كلاً منا بالتأكيد يمكن أن يلمس ما يصيب الاقتصاد من ضرر فردياً كان أم جماعياً، وعلى مستوى الاقتصاد الوطني نتيجة لقصور شبكات الخدمات العامة عن أداء دورها الهام في حركة الاقتصاد والتطوير. والدعوة مفتوحة للقائمين على إدارة أسواق التأمين وإعادة التأمين في العالم الثالث لإيلاء هذا الموضوع جل اهتمامهم ومحاولة اللحاق بمن سبقهم في التصدي لهذه المسألة الحيوية وإيجاد الأغطية التأمينية المناسبة.

تأمين أخطار التأمين في الدول النامية لا يزال شبه معدوم

المراجع: دراسة صادرة عن شركة Munich Re في نهاية عام 2003 (بتصرف).

* * *

الرائد العربي
82
ربيـــع
2004

دراسات وأبحاث

إدارة الخطر في مصانع الإنتاج ضد أخطار الحريق والأخطار الإضافية

عبد القادر عبد الرزاق فاضل*

إن إدارة الخطر في مصانع الإنتاج تحتاج إلى معرفة بما يلي:

- تبيين الأسباب المختلفة للخسائر في أضرار الملكية.
- عرض الأخطار التقليدية للحريق والانفجار.
- عرض التدابير الفنية لمنع أو تقليل الخسارة.
- الأفكار والحلول التي تساعد المؤمنين والمؤمن لهم.

هذا وحيث إن إدارة الخطر في مصانع الإنتاج لم تتطور بالطريقة المطلوبة فإن النتيجة كانت ولا زالت تعاقب الخسائر، فما هي أسباب الخسارة في أضرار الملكية الناتجة عن الحريق والأخطار الإضافية؟

إن أسباب الخسارة تتمثل بالأخطار التالية:

ـ الكهرباء.

ـ الانفجار.

ـ معالجة المعادن على الساخن.

ـ زيادة الإحماء.

* نائب المدير العام شركة اليمن للتأمين.

ـ اللهب المكشوف.

ـ الاشتعال الذاتي.

ـ العناصر البشرية.

ـ الإحراق العمدي.

أولاً: خطر الكهرباء: يضمن التأمين النجاح لمصانع الإنتاج في استمرارية عملها وبرامجها التشغيلية ويتجسد خطر الكهرباء في زيادة الإحماء الناشئ عن عيب في الدارة الكهربائية سواء كان على شكل:

1 ـ ماس كهربائي:

1.1 في التمديدات والوصلات، والمفاتيح الكهربائية.

2.1 مسار التيار، رطوبة، غبار، زيت.

3.1 الرص الميكانيكي بسبب العاملين، الحيوانات، الأحمال الزائدة.

4.1 خطأ في العزل.

5.1 تأثير الغلاف الجوي.

6.1 المحيط أو البيئة وعدم كفاية التبريد للمعدات الكهربائية.

7.1 التحميل العالي للدارة الكهربائية.

ـ لذلك يجب التأكد من اختيار معدات كهربائية صالحة وجديدة، وأن تكون غرف المفاتيح الكهربائية نظيفة فلا تكون مجمعاً للأثاث والأدوية والمستندات والملابس

ـ وأن تتوفر وسائل الكشف الأوتوماتيكي على الطوابق والأسقف وبحالة جاهزية كاملة.

ـ أن تكون الدارة الكهربائية والتوصيلات مركبة ومصانة بشكل جيد.

ـ أن لا يتم التعامل مع التراكيب المؤقتة عدا ما كان منها لمدة قصيرة.

ـ الصيانة الدورية في أوقاتها ومن قبل خبراء مختصين.

ـ توفير أنظمة حماية إضافية للأنظمة الإلكترونية.

ـ توفير اختصاصين ومهنيين ومتدربين بشكل كاف لتشغيل المعدات الكهربائية والإشراف على عملها بشكل دائم.

ـ توفير وسائل إطفاء أي حريق (يدوية وآلية) صالحة بشكل دائم لاستخدامها في إطفاء أي حريق قد ينشب في المنشأة الصناعية.

ـ تنفيذ تعليمات التشغيل والصيانة وتحريم التدخين في المنشأة الصناعية، باستثناء الأماكن المخصصة لذلك.

ثانياً: خطر الانفجار: يكون الانفجار

- بسبب انفجار الغاز.
- الاحتراق الذاتي.
- انفجار المراجل.
- انفجار الغيوم المشبعة بالبخار.

ومما يتسبب بالانفجار أيضاً:

ـ النار المتوهجة، اللهب الغازات الحارة.

ـ الشرر الناشئ عن الأعمال الميكانيكية.

ـ الاحتراق الذاتي.

ـ البرق والرعد.

وتأخذ إجراءات الحماية من الانفجار أحد الشكلين التاليين:

ـ إجراءات حماية أولية ضد الانفجار (تجنب المواد المتفجرة).

ـ إجراءات حماية ثانوية ضد الانفجار (تجنب مصادر الاحتراق)، فتجنب المواد المتفجرة يتم بـــ:

- عدم استخدام مواد قابلة للاحتراق.
- عدم استخدام مواد ذات خطورة انفجارية عالية.
- عزل المواد القابلة للاحتراق في الأجهزة.
- نشر تحذيرات بخطر الانفجار في الأماكن المعرضة لذلك.
- تثبيت تراكيب ذات نظام يخفض الغبار (مقاوم للانفجار).

ويتم تجنب مصادر الاشتعال بإتباع ما يلي:

ـ حصر نتائج الخسارة بالمناطق المعرضة إلى خطر الانفجار.

ـ تنفيذ أعمال الصيانة الدورية بالشكل الذي يبعد خطر الانفجار، حيث يسبق التشكيل على الساخن إخلاء المواد القابلة للاحتراق، وأن تكون إجراءات السلامة والوقاية كافية وصالحة (وسائل إطفاء الحريق المتنقلة، خراطيم الماء، مراقبة النار).

ـ المراقبة الدائمة لكافة المواد القابلة للاحتراق والتي تقع في نطاق الخطر.

ـ التهوية الميكانيكية خلال فعاليات التنظيف.

ـ استخدام مانع معدات ضد الشرر.

ـ إجراءات الحماية الشخصية ذات الأولوية في الاهتمام.

وحيث أن الغبار الناشئ عن الصناعات الخشبية (مصانع المنشار، النجارة، مصانع النشاء، مصانع الملت «الشعير») قد يتسبب بالحريق لذلك يكون من الضروري توفير:

1 ـ صناديق لحفظ غبار الحنطة أو الفحم.

2 ـ الأخذ بالاعتبار جميع الإجراءات المطلوبة في حال التشغيل على الساخن.

3 ـ تحريم التدخين.

4 ـ التنظيف اليومي في كل مكان وإزالة القمامة.

5 ـ عدم خزن المواد بأحجام كبيرة في مناطق الإنتاج إذا كانت من المواد الخطرة.

6 ـ تدريب العاملين على أجهزة الإنذار ومكافحة الحرائق.

7 ـ توفير المياه الكافية ووسائل الإطفاء الصالحة الآلية واليدوية.

أما بالنسبة لخزانات الغاز، وخزن الغاز، ونظام أنابيب الغاز:

1 ـ ضرورة أن تكون أجهزة قياس الضغط سليمة وكافية.

2 ـ وضع علامات تحذير في المناطق الخطرة.

ثالثاً: الأخطار الناتجة عن تشكيل المعادن على الساخن:

من اللحام وسبيكة اللحام، والقطع بالمادة الكاشطة، وتغطية السقف والحرائق الناشئة عن حرارتها العالية، وعن الشرر الناشئ عن قطع المادة الكاشطة، وكل هذا يستدعي من الإجراءات:

ـ مراقبة دائمة لجميع المواد القابلة للاحتراق والتي تقع في نطاق الخطر.

ـ تبريد المواد ذات الحرارة المرتفعة.

ـ في حالة نشوب حريق تستخدم الوسائل اللازمة لمكافحته من إنذار وفرق إطفاء واتخاذ كل ما يلزم للتأكد من إطفاء الحريق.

ـ ويجب الانتباه إلى مواقع النار التي لا تزال تبعث دخاناً من غير لهب.

رابعاً: خطر فرط الإحماء:

ـ خطورة نشوب حريق نتيجة شح زيتي في الأنظمة الهيدروليكية.

ـ الاشتعال الحراري الناشئ عن غمر المادة العازلة بالزيت.

ـ الحرارة الناشئة عن الاحتكاك مثل الحزام الناقل.

ـ نقل الأجزاء الساخنة مثال: المادة المتوهجة.

ولتقليل الخسارة الناتجة عن فرط الإحماء تتبع الإجراءات التالية:

ـ التحقق من برنامج صيانة خاص وقائي.

ـ إعادة تركيب معدات الأمان بعد أعمال الصيانة.

ـ تركيب أجهزة قياس درجة الحرارة في المناطق المعرضة للحريق.

ـ تركيب مسار غلق الدوران.

ـ إزالة النفايات بشكل دائم والتي هي عبارة عن غبار قابل للاحتراق في المناطق المعرضة للحريق والانفجار.

خامساً: خطر اللهب المكشوف:

المنبعث من اللحام أو من المواقد فتركيب وتشغيل الأفران الصناعية يتطلب خبرة ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار:

- معامل التمدد الحراري.
- التخطيط للتخفيف من ضغط المعدات، نقاط القطع المقدرة.
- تدريب زمني جيد لمستخدمي التشغيل.
- التحضير لإرشادات التشغيل، الفتح، الإغلاق، إجراءات الطوارئ.
- التركيب والمحافظة على أجهزة القياس والتحكم بالمعدات، كاشف اللهب، أجهزة كشف أعطال تمديدات الغاز جهاز غلق أوتوماتيكي.
- صيانات وقائية دورية.
- بعد الغلق تنظيف الأفران، مراقبة حجم ثاني أكسيد الكربون ودرجة الحرارة والغاز المتسرب من أفران المراجل.

سادساً: خطر الاشتعال الذاتي:

هناك العديد من المواد القابلة للتأكسد والاشتعال الذاتي مثل مخلفات الإسفنج، المطاط، نفايات التنظيف التي تحتوي زيوت ذات الجفاف السريع مثل:

- زيت بذر القنب.
- غاز المبرد الملوث بالزيت والشحم.
- مسحوق معدني مخلوط بالزيت مثال كبريتيد الحديد.
- خزن غبار وقود صلب مثال الفحم الذي يحتوي على الكبريت.
- هيدروسيليكون.
- منتجات الحقول والغابات مثل التبن والحبوب والأوراق.

وللوقاية من أخطار الاشتعال الذاتي تتبع الإجراءات التالية:

- عزل نفايات التنظيف من الزيت (سريع الجفاف).
- جمع الخرق المزيتة وعزلها عن الصناديق الغير قابلة للاحتراق.
- تدريب العاملين على نقل المواد القابلة للاشتعال الذاتي.
- التحكم بدرجة الحرارة.
- خزن الفحم في صناديق مقاومة للحريق.
- التهوية للفحم الخامد.
- تجنب الرطوبة وتقليل الماء من مناجم الفحم.

سابعاً: خطر العناصر البشرية:

الدوافع البشرية يمكن أن تتسبب بخسائر كبيرة. فما هي الأسباب المألوفة للقصور البشري؟

- نقص في تنظيم المصنع «الافتقار إلى القواعد التنظيمية».
- نقص بتدقيق المعلومات بين المقاولين والعاملين التابعين لهم.
- ضعف الحافز للمستخدمين.
- الإجهاد المفرط «التحميل فوق الطاقة».
- المؤهلات الغير كافية «معرفة، تدريب».
- عدم كفاية المعدات.
- المشاكل اللغوية.

ويتم تلافي تلك الأسباب في القصور البشري بما يلي:

- التنظيم الكافي والمعلومات اللازمة.
- إعداد وتنظيم موثر وكفؤ «ذو أهلية» وتشكيل وسائل اتصال داخلية.
- درجة مرونة فيما يتعلق بإجراءات العاملين ووسائل العمل.
- توفر العاملين المهنيين والمتدربين بشكل جيد.
- التمسك بقواعد السلامة المهنية والصحية.

ثامناً: خطر الإحراق العمدي:

يعتبر الإحراق العمدي من أسباب الخسارة الرئيسية في بعض الدول فما هي أنواع الإحراق العمدي؟

- الإحراق العمدي المقصود. إساءة بعض العاملين بخلفيات سياسية أو غير ذلك.
- الإحراق العمدي الذي سببه العاملين والمستأجرين مثال: التشكيل على الساخن وإهمال قواعد السلامة المهنية والتدخين.
- الإحراق العمدي الذي سببه لعب الأطفال بالنار.
- الإحراق العمدي المصاحب للعمل التخريبي الذي قد يقوم به بعض العمال انتقاماً من أصحاب المعمل.

وهناك بعض المصالح المؤمن عليها والتي هي عرضة للإحراق العمدي:

- الأبنية القديمة وغير المحمية رديئة الإنارة.
- المباني العامة وبخلفيات سياسية لبعض العناصر «محاكم، مراكز شرطة».
- المصانع الصناعية المخصصة لإنتاج منتجات خطرة «مصانع أسلحة».
- المصانع الصناعية ذات الأهمية للاقتصاد السياسي«مصانع الطاقة، المصافي».
- المخازن مثال: «الإلكترونيات..».
- مصانع الشركات التي تعمل بشروط اقتصادية سيئة.

فما هي الإجراءات الواجب تنفيذها لمنع الخسارة العامة؟

- مراقبة دائمة للمداخل /24/ ساعة، أجهز تحكم إلكترونية، مصاحبة الزوار من قبل العاملين.
- غلق المداخل الأخرى غير المدخل الرئيسي.
- مراقبة دورية لشبابيك الطابق الأرضي.
- حماية مستمرة حول المصنع بعد انتهاء العمل.
- مراقبة بالكاميرات التلفزيونية.
- حماية لمفاتيح التحكم بالتوزيع.
- إنارة المناطق الخارجية.

ـ سياج فعال للمناطق الصناعية.

ـ شبابيك بألواح زجاجية ضد السطو.

ـ جهاز إنذار للمقتحمين مربوط بجهاز تحكم لمدة 24 ساعة.

ـ أبواب ذات استقرار عالي ضد الخلع والعنف.

هذا وحظر خزن المواد الخطرة في المناطق الإنتاجية.

كما يحظر خزن المواد الخطرة القابلة للاشتعال قرب الجدران الخارجية للبناء.

ويمنع التدخين في المناطق المعرضة للحريق أو الانفجار. ويجب تدريب العاملين بانتظام والأخذ بعين الاعتبار مظاهر الخطر للإحراق العمدي.

هذا ويجب أن تكون أجهزة الكشف على الحريق أوتوماتيكية وبجهاز إنذار مربوط بجهاز تحكم لمدة /24/ ساعة.

وأن تكون أنظمة إطفاء الحريق أوتوماتيكية.

وأن تكون خراطيم الماء جاهزة لأعمال الإطفاء وتحريم التدخين ما بين الغرف ومناطق العمليات، وفي المخازن التي تحتوي غلى سوائل قابلة للاحتراق وفي الغرف ذات النسبة العالية الخطورة في الخسارة مراكز التحكم، ومراكز معالجة البيانات الإلكترونية ومعالجة التشغيل الآلي».

ويجب وضع علامات على تلك المناطق باللغات الأجنبية والعربية المفهومة من قبل العاملين.

ويمكن إقامة مناطق تدخين مفصوله عن المناطق الخطرة.

* * *

الألمان يرون الصحة مصدراً للسعادة

أوضحت نتائج استطلاع للرأي نشرت نتائجه في ألمانيا أن معظم الألمان يربطون الصحة الجيدة بالسعادة ويأتي الحب في المرتبة الثانية. وقال 99 في المائة ممن شملهم الاستطلاع الذي أجرته مجلة «فور زي» الألمانية أن الصحة الجيدة هي أكبر أمنية لهم، فيما قال 78 في المائة أن الحب هو شرط مسبق للسعادة، وقال 74 في المائة أن الأطفال هم مقوم مهم لحياة سعيدة.

واختار نحو 69 في المائة طبيعة المهنة كأساس للسعادة

الرائد العربي
82
ربيع
2004

دراسات وأبحاث

تطبيق الأسس الاكتوارية * في التأمين التكافلي

ترجمة: سعد جواد علي

المقدمة:

إذا أردنا أن نقيم الحاجة إلى التأمين التكافلي سوف نجد الأسباب الكافية لذلك من خلال الآتي:

1 ــ يساهم التأمين التكافلي في تخفيض وقع الأخطار من خلال المشاركة بين مجموعة من الأفراد، ولكن لا يمكن للتأمين إلغاء تلك الأخطار.

2 ــ يضمن التأمين التكافلي موارد ادخارية، إضافة إلى الحماية بالنسبة لحامل الوثيقة من خلال عقود تأمين الأسرة والحياة «الادخار» وتتميز هذه الوثائق بأنها تستمر لسنوات طويلة تعطي خلالها مواردا مهمة لرأس المال الذي يدعم الاقتصاد الوطني.

للتأمين التكافلي دور هام في دعم الاقتصاد الوطني وتنمية الادخار

3 ــ يضمن الحماية للأسر ويوفر في النفقات الطبية من خلال التأمين الصحي، ويؤمن مدخرات خلال مدة التأمين وحتى سن التقاعد من خلال التأمين الادخاري.

4 ــ وكذلك هنالك وثائق المعاشات التي تحقق دخلاً نظامياً للأفراد بعد سن التقاعد، كما أن المبالغ المتراكمة يمكن استخدامها في استثمارات طويلة الأجل والتي

* ألقيت هذه المحاضرة في ندوة التأمين التكافلي، الخرطوم 14 – 16 شباط عام 2004.

بدورها تساهم في عملية التنمية في البلد. ومع أن المصارف قد تلعب نفس الدور في تقديم التمويل للمشاريع بهدف التنمية إلا أنها لا تأخذ سوى أخطار الائتمان، ويهمها بالدرجة الأولى استعادة القروض الممنوحة بغض النظر عن نجاح المشروع أو فشله. أما مصادر التمويل الآتية من التكافل فإنها تساهم في الخطر وتتحمل نتائج عدم نجاح المشروع.

ومن ناحية ثانية نجد أن حامل وثيقة التأمين التكافلية على الحياة يساهم في دعم موارد التكافل من خلال الأقساط النظامية التي يقوم بسدادها، وهذه المبالغ تساهم في زيادة المدخرات.

وعلى سبيل المثال، عندما يقوم أحد الأفراد بالاقتراض من أحد المصارف، فهو يحتاج إلى الحماية من خلال التأمين التكافلي على الحياة، ذلك أنه في حال وفاته قبل أن يتمكن من سداد القرض فإن الموارد التكافلية تقوم بسداد القرض للمصرف ولهذا نجد بأن التأمين التكافلي يلعب دوراً هاماً في تنمية الاقتصاد والادخار.

تعريف الخطر في التأمين التكافلي:

يُعرف الخطر في تأمينات الحياة التكافلية على أنه احتمال حدوث الوفاة المفاجئة، بينما بالمعنى العام التكافلي احتمال حدوث خسائر للممتلكات ناتجة عن كارثة. إضافة إلى ما يحدث من خسائر بشرية، وبشكل عام لا يوجد معرفة أكيدة بحدوث الخسارة (متى وأين)، وقد لا تتحقق أية خسارة خلال مدة الوثيقة، وفي حال تحققها لا يمكن معرفة آثارها، كما يمكن للخسارة أن تتكرر أكثر من مرة في العام الواحد، لهذا فإن من أهداف العلوم الاكتوارية دراسة وتقييم تلك الأخطار بغية تحقيق العدالة لكافة الأطراف في العملية التكافلية.

يساهم التأمين في نقل الخطر من الفرد الواحد إلى مجموعة من الأفراد

إن تقييما لأداء التأمين يرتكز على الحقيقة في أنه يعتبر تنظيماً يساهم الأفراد من خلاله بالخسائر المرتبطة بالأخطار والمتعلقة بالحياة و الصحة والأضرار التي تصيب الممتلكات، وهذا يعني نقل الخطر من الفرد الواحد إلى مجموعة من الأفراد، ونورد على سبيل المثال الأخطار الصناعية من خلال الآتي:

قد يقوم أحد الأشخاص بتصنيع منتج معين بهدف بيعه في المستقبل، وقد يحقق هذا الشخص أرباحاً إذا استطاع أن يبيع كميات كبيرة منه بالسعر المناسب، إلا أنه هنالك بعض المنتجات التي يصعب تصنيعها وقد تكون أسعارها عالية جداً، ولهذا فإنه كلما زاد الخطر في عملية الإنتاج يزداد سعر المادة المنتجة وبنفس الوقت تزداد الأرباح، ونرى هنا أن هنالك خطراً دائماً ومستمراً في كل يوم في حال فشل المُنتِج في تصريف إنتاجه وبالتالي تتحقق الخسائر، ويلعب التأمين التكافلي دوراً هاماً في عملية التعويض عن الخسائر، وعادة ما يتم التعويض بنفس حجم الخسارة دون زيادة أو نقصان.

نجاح التكافل يعتمد أولاً على فكرة الأعداد الكبيرة

ويعتمد نجاح التكافل بالدرجة الأولى على فكرة الأعداد الكبيرة بمعنى كلما زاد عدد حاملي الوثائق نقص الخطر الذي يلحق بالمجموعة إلا أن هذا لا يغني عن الحاجة إلى إعادة التكافل. وبشكل عام فإن شراء غطاء تكافلي ضد الأخطار يتطلب اتخاذ الخطوات الضرورية لمنع حدوث الخسارة، وهذا يعني عدم تعريض حياتنا وممتلكاتنا للخطر بعد شراء وثيقة تكافلية بل الحرص هنا يتطلب اتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع حدوث خسارة.

دور الخبير الاكتواري:

الخبير الاكتواري شخص فني يساهم في تطوير أداء الشركة

الشخص الاكتواري هو خبير فني يستخدم خبراته في تقييم وقياس الأخطار بهدف تحقيق العدالة والمساواة في أداء شركة التكافل ويقوم عادة الخبير الاكتواري بالأعمال التالية:

- تقييم الاحتياطيات الحسابية.
- تحقيق العدالة في توزيع الفائض.
- تحديد الملاءة المالية للشركات التكافلية.
- تقييم المسؤوليات.

ـ تقييم الأخطار العامة.
ـ تطوير وتدعيم الخبرات الخاصة بالشركة.

ولننظر الآن إلى العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند وضع الأسعار بالنسبة للتأمين التكافلي:

ـ إذا كانت الأسعار غير كافية من سيقوم بتمويل العجز؟
ـ كيف يمكن أن تكون الأسعار مختلفة بالنسبة لحملة الوثائق؟

وبشكل عام فإن الأسعار دائماً توضع على أساس مستوى الخطر الذي تتضمنه وثيقة التأمين، فكلما ازدادت تلك الأخطار، ازدادت الأسعار والعكس صحيح، لهذا ينبغي تحقيق المساواة والعدالة بالنسبة لكل وثيقة وما تتضمنه من أخطار، كما ينبغي أن لا تكون هذه الأسعار سبباً في تحقيق أرباح طائلة.

وهنالك بعض الأسس التي يتم اعتمادها في التسعير نورد منها:

1 ـ احتمالية حدوث وتحقق الخطر المؤمن عليه، ويتم عادة دراسة جداول الوفيات والأمراض بالنسبة لتأمين الحياة التكافلي من أجل تسعير منطقي للأخطار.
2 ـ التكاليف والنفقات المحملة على القسط.
3 ـ التحميل الخاص بحالات الطوارئ.

ولعل من أهم الأعمال التي يقوم بها الخبير الاكتواري في تأمينات الحياة هو إعداد الاحتياطيات الحسابية، حيث أن تلك العقود قد تستمر لمدة 20 سنة أو أكثر، بينما تحتاج الحسابات إلى بيانات سنوية، لهذا فإن الخبير الاكتواري يقوم بوضع الاحتياطيات الحسابية لمواجهة المسؤوليات بالنسبة للوثائق طويلة الأجل، وينبغي أن تكون الاحتياطيات الحسابية والأقساط في أي وقت من الأوقات كافية لسداد التعويضات الناشئة خلال الفترة الزمنية نفسها، كما تفسح هذه الاحتياطيات المجال أمام الإدارة المختصة بالتدقيق حول كفاية المبالغ لتحقيق القدرة على الايفاء بالالتزام Solvency، وتصبح الموارد

يجب أن تكون الاحتياطات الحسابية كافية لمواجهة المسؤوليات

في التأمين التكافلي قادرة على الإيفاء بالالتزام عندما تكون الموجودات Assets، أكبر من الاحتياطيات الحسابية. ويمكن للشركة استخدام هذه الاحتياطيات لتحديد الفائض من أجل توزيع الأرباح على حملة الوثائق، أما الفائض الذي لا يوزع فيمكن تحويله إلى بند الملاءة المالية لمواجهة الالتزامات المستقبلية.

وعادة ما تتطلب الجهات التنظيمية هامشاً أعلى من الموجودات زيادة عن المسؤوليات، بما فيها الاحتياطيات الحسابية، وتعرف هذه عادة بهامش القدرة على الإيفاء بالالتزام Solvency Margin، أما طريقة إعداد الملاءة المالية فيمكن أن تتحقق من خلال عدة طرق:

الطريقة البسيطة:

1 ــ نسبة من الاحتياطيات الحسابية.

2 ــ نسبة من صافي مبلغ الخطر.

3 ــ نسبة من الأقساط.

4 ــ نسب مختلفة استناداً إلى نوعية الاستثمارات والأخطار.

الطريقة المعقدة:

ــ حسابات تفصيلية لأخطار مختلفة تم قبولها من قبل شركة ما:

وعادة ما تشتمل الميزانية العمومية على جانبين، جانب الموجودات (تراكم الاستثمارات) وجانب المسؤوليات ممثلاً بالاحتياطيات الحسابية ومن أجل التأكد من الملاءة المالية لفترة طويلة من الزمن، فإن التدفقات النقدية Cash Flows، الناتجة عن الموجودات والمسؤوليات يجب أن تكون متطابقة إلى حد كبير، إذ أن عدم التطابق قد يؤدي إلى مشكلة في تحديد الملاءة المالية، ويمكن للخبير الاكتواري أن يتحقق من وجود التطابق بين الموجودات والمسؤوليات وذلك من خلال الآتي:

عدم تطابق التدفقات النقدية يؤدي إلى مشكلة في تحديد الملاءة المالية

ـ تحديد الموجودات المناسبة لعمليات الاستثمار بعد الأخذ بعين الاعتبار مبالغ المسؤوليات والوفرة النقدية.

ـ تحديد المنتجات المناسبة والتي يمكن بيعها مع الأخذ بعين الاعتبار الموجودات المتاحة.

ـ تحديد مستوى رأس المال المناسب لدعم حالة عدم التطابق بين الموجودات والمسؤوليات.

ويمكن للخبير الاكتواري تقييم الأخطار المكتتب بها من قبل شركة التأمين فيما إذا تمّ قبول هذا الأخطار بحذر أم لا، ومن أجل تقييم قدرة الشركة على الاكتتاب بالأخطار فإن الخبير الاكتواري عادة ما يلجأ إلى الآتي:

ـ مراجعة برنامج الإعادة لشركة التأمين وإجراء التعديلات المناسبة في حال وجودها.

ـ منع إصدار الوثائق التي تتضمن أخطاراً رديئة.

ـ تطوير المبيعات بالنسبة للوثائق المناسبة لشركة التأمين.

أهمية استخدام الخبرة الاكتوارية في التأمين التكافلي:

لا شك أنه هنالك حاجة متزايدة لاستخدام الخبرات الاكتوارية لدى شركات التأمين التكافلي، ويجب النظر إلى الخبير الاكتواري باعتباره خبيراً فنياً وإسناد إليه مهمة دراسة محافظ الشركة وإجراء التقييمات المناسبة لها، ومساعدة الشركة في وضع التسعير المنطقي للأخطار كما يمكن لـــه المساهمة في إعداد وثائق التأمين وإجراء التعديلات المناسبة عليها، كتلك الوثائق التي لها علاقة بالاستثمارات والتي تُعرف Investment Linked Product، إضافة إلى خبراته الضرورية في تأمينات الحياة.

الحاجة لاستخدام الخبرات الاكتوارية تتزايـد فـي شركـات التأميـن

ومن جهة ثانية يمكن التأكيد على ضرورة اهتمام شركات التأمين التكافلي بالعلوم الاكتوارية والعمل على تدريب بعض العاملين على هذه العلوم

وتطبيقاتها، ومما لاشك فيه أن شركات التأمين الإسلامية تحتاج اليوم إلى الاستعانة بهذه الخبرات من أجل تطوير أدائها وتحسين إنتاجها.

المرجع: ندوة التأمين التكافلي، الخرطوم 14 – 16 شباط 2004.

المحاضر: Mr. Zainal Abidin Mohad Kassim

* * *

بنك المعلومات

بداية ظاهرة الاختفاء في مثلث برمودا كانت في عام 1850 حيث اختفت من هذه المنطقة أو بالقرب منها أكثر من 50 سفينة، استطاع بعض قادتها أن يبعثوا رسائل في لحظات الخطر، وهذه الرسائل كانت مبهمة وغامضة ولم يستطع أحد أن يفهم منها شيئاً. ومعظم هذه السفن المختفية تتبع الولايات المتحدة الأمريكية، أولها السفينة «أنسرجنت» التي اختفت وعلى متنها 340 راكباً، تلاها اختفاء الغواصة: «أسكوربيون» عام 1968 وعلى متنها 99 بحاراً. ومن السفن التي اختفت في مثلث برمودا: في عام 1880 السفينة الإنجليزية «اتلنتا» وعدد أفرادها 290 فرداً، وفي عام 1918 السفينة الأمريكية «سايكلوب» وعدد أفرادها 309 فرداً.

أما على صعيد ظاهرة اختفاء الطائرات فقد وصل نشاط الاختفاء إلى سماء المحيط الأطلنطي حيث كانت ظاهرة اختفاء الطائرات وهي تحلق في سماء الأطلنطي أو لنقل سماء برمودا، فقد اختفت عام 1945 خمس طائرات كانت قد انطلقت من قاعدة لوديرديل في ولاية فلوريدا الأمريكية في مهمة تدريبية في رحلة تبدأ من فلوريدا وكانت تطير على شكل مثلث.

الرائد العربي
82
ربيع
2004

دراسات وأبحاث

العمل وكأنه لا توجد إعادة تأمين... عملية تغيير ثقافي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

(1 من 2)

الدكتور خليل طالب*

مقدمة: تتناول هذه الورقة دراسة حول اتجاه الأعمال الجديدة للعودة إلى الأسس المتبعة سابقاً بدعم ومباركة شركات إعادة التأمين الكبيرة مثل Munich Re وغيرها، وكذلك التغيير في ثقافة صناعة التأمين وإعادة التأمين في منطقة MENA (Middle East and North Africa) الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مترافقة بنزعة في زيادة التعقيدات مما يؤدي إلى تزايد في المخاطر وخسائر كبيرة، الأمر الذي يدعو شركات التأمين وإعادة التأمين لإعادة النظر في مسار أعمال الكيف (How About)، إذ أن تأثير الركود على الاقتصاد العالمي وإجراءات الأمان العالمية هي عوامل هامة.

تساهم هذه الورقة باتجاهين: الأول يعكس الوضع الحالي، والثاني يلقي الضوء حول الإجراءات الواجب اتخاذها في هذه المرحلة خاصة فيما يتعلق بصناعة التأمين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الورقة مقسمة إلى ثلاث أجزاء: **الجزء الأول:** يصف خلفية الوضع القائم، وأثناء مراجعة أحد شروط قانون التأمين البحري لعام 1906، لاحظت بأنه على المؤمن لهم أن يتصرفوا كما لو كانوا غير مُؤمّنين، وذلك قبل وخلال وبعد الحادث وهذه هي الفكرة الرئيسية لهذه الورقة «تصرف وكأنك غير مُؤمّن» وهذا يتطلب تغييراً في الثقافة.

---

* من مجموعة تاسكو ــ باريس / الجزء الأول.
ترجمة وفاء اليغشي ــ معاون مدير إدارة غير البحري.

الجزء الثاني: يناقش إطار عمل جديد يسمح لممارسي التأمين وإعادة التأمين، كجزء من عملية التطوير، أن يتصرفوا ويقدموا الجهد المطلوب، وكأنه لا يوجد لديهم إعادة تأمين، وهذا الجزء يفترض أيضاً نموذجاً جديداً مؤلفاً من ثلاثة ملامح أساسية للتغيير الثقافي.

الجزء الثالث: يناقش عملية التغيير الثقافي كمرحلة تطوير ضرورية لصناعة التأمين وإعادة التأمين في منطقة MENA.

الخلفية: Back Ground

أحداث جسام أثرت سلباً على أسواق التأمين في العالم

أصبحت العودة إلى الأساسيات عبارة عن ضرورة في صناعة التأمين وإعادة التأمين، وهذا هو المحور الأساسي لهذه الورقة، فلقد ساهم انهيار الأسواق المالية والخسائر في التأمينات البحرية التي حدثت مؤخراً والكوارث الطبيعية في أوربا والولايات المتحدة وهجوم 11 أيلول على مركز التجارة العالمي، وإلى حد ما (بشكل غير مباشر) الحرب على العراق سنة 2003، و كذلك الحادث الأخير في الجزائر، كل هذا أدى إلى نتائج سلبية، واجهتها شركات إعادة التأمين المختصة خلال السنوات الأخيرة، وقد أيقظت الأرقام التي تم تسجيلها مؤخراً الشركاء المساهمين في شركات إعادة التأمين المختصة وقادهم إلى إعادة النظر في استراتيجياتهم المستقبلية، وذلك بالتمسك بكل بساطة بالأساسيات القديمة، وإذا أخذنا على سبيل المثال التحليلات التي قامت بها مؤخراً شركة Munich Re في عام 2002، فإننا نلاحظ بأنها أثارت عدة أسباب رئيسية للاستمرار في تشدد السوق Market Hardening.

الأرقام المسجلة دعت لإعادة النظر في الاستراتيجيات المستقبلية

ومن بين هذه الأسباب التي أسست Munich Re من خلالها لتبدلٍ جوهري في هذه الصناعة، ما يلي:

1 ــ لم تعد عوائد الاستثمار تعوض نتائج الاكتتاب السيئة والمستمرة.

2 ــ مازالت التطلعات الاقتصادية غير قادرة على الانطلاق.

3 ــ التوجه نحو مخاطر متصاعدة واحتمالات وقوع خسائر.
4 ــ خسائر الاستثمار للمؤمنين تساهم في تخفيض القدرة الاستيعابية.
5 ــ الانسحابات من السوق تخفض القدرة الاستيعابية.
6 ــ لم تعد التعابير الفنية (التسعير ــ حدود التحمل ــ الشروط) مناسبة لمواجهة المخاطر المتصاعدة والخسائر المحتملة.

بعض ممارسات المؤمّنين ومعيدي التأمين ساهمت بالنتائج السلبية

وبالرغم من أنني أوافق ما ذكر من اللائحة السابقة بشكل كبير إلا أنني أود أن أضيف المزيد، فلقد لاحظت في السنوات القليلة الماضية، من خلال صناعة التأمين وعلى مستوى واسع النطاق بعض ممارسات المؤمنين ومعيدي التأمين في منطقة MENA والتي قد تكون ساهمت بطريقة أو بأخرى بالنتائج السلبية فنياً التي واجهتها منطقة MENA في السنوات الماضية وهي:

1 ــ الاستيعابات الهائلة التي قدمتها شركات إعادة التأمين لهؤلاء الذين لم يقدروا القوة المعطاة لهم.
2 ــ التصرفات غير المسؤولة والمتهورة للمؤمنين المباشرين في ممارسة التنافس غير الناضج.
3 ــ الاعتماد الأعمى وبقوة على استيعابات شركات إعادة التأمين والتي تفتقر في المستوى الأول إلى الوثوقية بالموارد المحلية (مادياً وإنسانياً) وإلى الالتزام بالخطر المكتتب.
4 ــ فقدان بعض معيدي التأمين للمحاكمة السليمة للأمور، وذلك في تقديم أغطية تأمينية واسعة وبأسعار غير مناسبة بغية الحصول على تدفق نقدي كبير.

العملية التطويرية يجب أن تترافق مع الحقائق الجديدة في السوق

يتطلب هذا الموضوع تقييماً من كافة الزوايا، إذ أن المسؤولية موزعة على كافة أطراف الطيف، ولمعالجة هذا الوضع علينا دراستها من الناحيتين التطويرية والثورية، فالعملية التطويرية، والتي تعرف بالموالفة الدقيقة أو التغيير المتصاعد، هي عملية مجزأة ومستمرة، ويجب أن تترافق مع الحقائق الجديدة المسيطرة على الجو العام

(توجهات الطبيعة المعقدة، وزيادة المخاطر التي تقود إلى خسائر محتملة وتراجع في الاقتصاد العالمي، والآمان الكلي، وما شابه). أما التطور الثوري والمعروف بتغيرات أساسية وجذرية والتي هي دراماتيكية وغير مستمرة تؤدي وبشكل لا يمكن تجنبه إلى إطلاق تغييرات ثقافية ضرورية جداً من خلال هذه الحقيقة التي تتعدّل باستمرار.

على معيدي التأمين بذل جهود أكبر لمواكبة فلسفة الاكتتاب الجديدة

ولطالما أؤمن وبقوة بأن معيدي التأمين يجب أن يبذلوا جهداً كبيراً لإطلاق التغيير، فإنني أعتقد بأن المؤمنين المباشرين يجب أن يبذلوا جهداً أكبر لكي يواكبوا فلسفة الاكتتاب الجديدة و بمثابرة كافية إلى أن يصلوا إلى حد يستطيعون معه أن يتصرفوا وكأنهم غير معاد تأمينهم، وذلك بكل بساطة أن يكونوا متمسكين بالأساسيات، وهكذا تتم العودة إلى الأساسيات.

ومن الملفت للنظر في الأشهر الماضية أنه تم اتباع معيدي التأمين فلسفة اكتتابية متشددة، وذلك من خلال فرض تدابير محددة على معظم المخاطر المعاد تأمينها، مما نجم عنه نقل المسؤولية جزئياً أو كلياً إلى الشركات المسندة (المؤمنين الأساسيين) وهذه حقيقة وحتى لو كان بعض معيدي التأمين، في بعض الحالات، متناقضين في إحكامهم إلا أنه في حالات أخرى فقد كانت ردات أفعالهم مبالغاً فيها.

تشدُّد معيدي التأمين نقل المسؤولية إلى الشركات المسندة

مناقشة:

وهنا يتم توجيه السؤال التالي: ماذا يستطيع المؤمنون المباشرون عمله لمواجهة هذه الحالات؟

لن تساهم هذه الورقة بتأمين حلول مختلفة (أو كثيرة) لكل المشاكل التي تواجهها صناعة التأمين في المنطقة، بل فقط لتأييد نظرية العودة إلى الأساسيات، وذلك من خلال بيان إمكانية تطبيقها مما يقود إلى الوضع الذي يستطيع فيه المؤمنون المباشرون أن يتصرفوا وكأنهم غير معاد تأمينهم، وعندما أقول هنا

أساسيات فإنني أعني المبادئ والممارسات الأولية للمؤمنين في كتاب ديكسون 1981 وهي:

- مبدأ حسن النية.
- التعويض.
- المصلحة التأمينية.
- السبب القريب.
- الحلول.
- المشاركة.

يضاف إلى هذه المبادئ هناك سلوك الممارسات الأخلاقية التي يجب على الصناعة أن تعمل بها ولم نناقش المبادئ الأساسية للتأمين التي تحتاج إلى عدة مقالات لكل واحدة منها، ولكن فقط استخدمها من أجل المضي بعملية التحليل وسيكون من المفيد، وبكلمات قليلة إلقاء بعض الضوء حول المبادئ الأساسية، وذلك فقط من أجل الإيضاح والتي هي وبكل تأكيد، تسير جنبا إلى جنب مع ممارسات التأمين، وسأعود للتأكيد على هذه المبادئ في هذه الورقة وبشكل عام، لأنني، وكما أرى، فإن ممارسي التأمين وإعادة التأمين يميلون إلى تجاهل هذه المبادئ في بعض الأحيان، وسوف يكون من المستحسن أن ننعش ذاكرتنا بأهميتها:

على معيدي التأمين إنعاش ذاكرتهم بالعديد من المبادئ التي يتجاهلونها

1 ــ منتهى حسن النية: Utmost Good Faith

وكما بدا في قانون التأمين البحري لعام 1906 فإن كل ظرف من الظروف هو مادة، وهي التي تؤثر في تقدير المؤمن للقسط المطلوب بشكل سليم، أو فيما إذا كان سيأخذ الخطر على عاتقه أم لا، حيث يجب على جميع الأطراف أن يكونوا واضحين وبشفافية لدى إبرام عقد التأمين، إذ أن المعلومات الكاملة للاكتتاب

المعلومات الكاملة للاكتتاب ذات أهمية من أجل التقييم الصحيح للخطر

هي ذات أهمية كبيرة ويجب أن تقدم لهؤلاء الذين سيتحملون الخطر بما يساعدهم على التقييم الصحيح للخطر واتخاذ القرار المناسب.

2 ــ التعويض: Indemnity

هو الحماية من الخسارة أو الضرر و الضمان ضد المسؤولية القانونية فإلى جانب قانون التأمين البحري لعام MIA 1906، فإن قضية Castellan v. Preston 1883 هي جديرة بالذكر، حيث تؤكد أهمية دور التعويض في التأمين، وبرأيي فإنها أصبحت أساس الحكم الذي يطبق في قانون التأمين.

وبشكل رئيسي، فإن عقد التأمين الموجود في الوثيقة، هو عقد تعويض وتعويض فقط، حيث يمكن النظر إلى عقود التامين على أنها تعويض مالي كاف لوضع المؤمن له في نفس الوضع المالي الذي كان عليه قبل حدوث الخسارة.

3 ــ المصلحة التأمينية: Insurable Interest

كما تم تعريفها في حالات قانونية متعددة، وكما تم جمعها أخيراً في قانون التأمين البحري MIA 1906، فإن المصلحة التأمينية هي العلاقة القانونية التي يجب أن تمكن المؤمن له من الاستفادة من سلامة ممتلكاته ويتأثر مالياً في حال تعرضها للضرر، وهذه من المعلومات الأساسية والتي يجب تحديدها كجزء من المعلومات المقدمة والتي يبنى عليها العقد.

4 ــ السبب القريب: Proximate Cause

وهذا البند لتحري السبب الأساسي للخسارة، إذ أن المؤمّن هو المسؤول عن الخسائر الناشئة بشكل قريب عن خطر مغطى، وكما في ظاهرة Pawser v. Scottish 1907 Union، فهو سبب يطلق سلسلة حوادث تؤدي إلى نتائج بدون تدخل أي قوة خارجية تعمل بشكل فعّال من مصدر مستقل جديد، فالسبب القريب هو ليس السبب الأول و لا الأخير، بل هو السبب العامل والفعّال والمسيطر الذي أدى إلى الحادث المشمول بالتأمين.

5 ــ الحلول: Subrogation

هذه أول نتيجة طبيعية للتعويض: في الحقيقة إن المؤمن له يحق له التعويض ولكن ليس بأكثر مما هو منصوص عليه في عقد التأمين، وبهذا المفهوم ليس من المسموح به بشكل

أساسي أن يحقق المؤمن له أي مكسب مادي من خلال عقد التامين، ومن ثم فإن تفعيل مبدأي الحلول والمشاركة اللذان يؤيدان بعضيهما البعض هو أساس العدل والإنصاف، إن الحلول هو الحق المعطى لشخص ما أن يحل محل آخر ويستفيد هو نفسه من كل الحقوق والتعويضات الشرعية للشخص الأول، الذي يخول المؤمّن استعادة أي شيء حصل عليه المؤمن له من أي مصدر آخر من خلال قانون الإستردادات سواء كانت ممتلكات مؤمنة أو مسؤوليات.

يحق للمؤمن له التعويض ولكن ليس بأكثر من المحدد في عقد التأمين

6 ــ المشاركة: Contribution

هذه نتيجة ثانية طبيعية للتعويض، فمن المهم أن لا يستلم المؤمن عليه عدة تعويضات من مجموعة عقود تغطي نفس الممتلكات حيث يحق للمؤمن أن يتصل بالمؤمنين الآخرين وذلك عند دفع التعويض بالكامل ليسترد جزء منهم بقدر منصف، لذا فإن مبدأ المشاركة يمكّن من دفع التعويضات بحصص متساوية وبطريقة عادلة.

هذه المجموعة من المبادئ تشكل الأسس التي تقوم عليها عمليات التأمين وإعادة التأمين، ولذلك يجب على المؤمنين ومعيدي التأمين أن يعودوا إلى هذه الأسس عند مراجعة واكتتاب أي خطر وكذلك عند تقدير أي تعويض.

إن الإصرار على استعمالها يتوجب الحاجة إلى نظرة جديدة حول التطور الثقافي بشكليه السلوكي والتنظيمي.

إن التغيير الثقافي ــ كتطوير ثوري ــ والذي هو أساس هذه الورقة، هو ضرورة، وهذا من الممكن تنفيذه من خلال اعتماد طرق جديدة لعمل الأشياء ... وبعبارة أخرى، فإن كل ما يلزم هو تغيير بسيط في التصرف التنظيمي، وهذا التغيير يمكن الحصول عليه بطرق مختلفة أولها هو الرغبة الشخصية والالتزام بالتغيير والممارسات التنظيمية أو من خلال قوى مفروضة على الجو العام.

التغيير الثقافي ضرورة ويمكن تنفيذه من خلال اعتماد طرق جديدة لعمل الأشياء

الثقافة وسيلة لخلق أنشطة تنظيمية من خلال التأثير على اللغة و التقاليد

إن مفهوم الثقافة كبير جداً، بحيث يحتاج لمئات الصفحات لمناقشته لكني سأقدم هنا شرحاً مختصراً حول معناها، فلقد تمت دراسة الثقافة من قبل مئات الدارسين وقد اقتبست في تلك الأوراق بعض العبارات، ولكني سوف أشير وأبين الأهم فيها، فلقد وصف (Morgan 1986:135) الثقافة كوسائل لخلق نشاطات تنظيمية، وذلك من خلال التأثير على اللغة والتقاليد ونشاطات اجتماعية وأخرى متعددة، وتشكيل الإيديولوجيات الأساسية والقيم وما نؤمن به والتي تقود أعمالنا («193-195» Kroeber Kluckhohn 1952)، يعرّف الثقافة بأنها

.. ومجموعة من الخصائص ومنتجات المجتمعات الإنسانية

تطور تنظيمي قام به الإنسان لتطوير وتنظيم إمكانياته الأساسية والمحددة، والثقافة تتألف من مجموعة من خصائص ومنتجات المجتمعات الإنسانية والتي هي قابلة للتحويل بآليات غير وراثية (بيولوجياً)، فالثقافة هي مكتسبة وليست فطرية أو تنتقل عبر الأجيال، ويصف (Triandis 1997) الثقافة بأنها بناء معرفي مشترك للمجتمع يعطي مؤشرات مستقبلية، ويناقش (Ball Mcculloch 1993) بُعداً آخر للثقافة، والتي هي الثقافة المادية التي تشير إلى ما هو من صنع الإنسان وكيفية صنع الإنسان للأشياء أي «التقنية» ومن يصنع؟ ماذا ولماذا يصنعه «الاقتصاد»؟ والذي يكون بتطبيق وإدارة الأدوات للحصول على الأشياء للمجتمع والتنظيمات، بما في ذلك النمو والتطور، ففيم المجتمع تتبدل وتتعدل بعامل الزمن، والممارسات التي كانت مقبولة قبل عشرين عاماً قد لا تصلح اليوم، ومن هنا تنشأ الحاجة الماسة للتغيير الثقافي.

ومما سبق فإني استنتج بأن الثقافة هي عملية ديناميكية وعلى الإنسان أن يستعرض التعديلات، و من خلالها يتم إسقاط النقاط السلبية، ويمكن الاستنتاج بأن

الثقافة تلعب دوراً كبيراً في تطوير المجتمعات و التنظيمات

الثقافة تلعب دوراً كبيراً في تطوير المجتمعات والتنظيمات وبأن الجنس البشري لديه إمكانية خلق وتبديل الثقافة بطريقة مناسبة للتغلب على الظروف التي تواجهه.

إن الموضوع الأساسي لهذه الورقة والذي هو «تصرّف وكأنه لا يوجد لديك إعادة تأمين» قد ظهر أثناء تفحص واجبات المؤمن له في قانون التأمين البحري (1906) حيث شعرت بأنه يمكن الاستقراء لبيان بعض جوانب التشابه بين واجبات المؤمن له «أثناء طلب التأمين والتعامل مع الخطر» وواجبات المؤمّن «عند اكتتاب هذا الخطر» و قبول التأمين.

وهنالك بعض التقارب بين قانون التأمين البحري (1906) الفصل 78 البند 4 الذي يحدد واجبات المؤمّن له وحثه على تقديم الجهد المطلوب والتصرف وكأنه غير معاد تأمينه، وهذا ينطبق على المؤمن أيضاً «المؤمن الأول» عندما يقوم بعمله ويمارس تقديم الجهد المطلوب أثناء الاكتتاب وهنا يتصرف وكأنه غير معاد تأمينه.

والآن دعونا ننظر إلى قانون التأمين البحري لعام (1906) ثم نراجع من خلال الإطلاع السريع على تعبير (الإهمال Negligence) و(الجهد المطلوب Due Diligence) والذي يطبق على كلا الطرفين كونهما العاملان الأساسيان في صناعة التأمين، إن شرط الجهد المطلوب هو أمر مفروض بالقانون على المؤمن له (حامل الوثيقة) فلماذا لا يتم فرضها على من ينتج ويزود الخدمة (المؤمن الأول)، إن المبدأ الأساسي الذي يحكم التأمين البحري بموجب القانون MIA 1906 الذي حدد أسس التأمين البحري يضاف عليها التطورات التي حصلت حتى يومنا هذا أساس القانون البحري ويعرف Study Course 19m c II 1985، وما يهمنا في هذه الورقة القسم 78 والجزء 4 والذي هو كما يلي:

من واجب المؤمن له اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب أو تقليل الخسائر

أن من واجب المؤمن له وعملائه وفي جميع الحالات أن يتخذوا كافة الإجراءات اللازمة لتجنب أو تقليل الخسائر.

ومن الناحية العلمية يواجه ممارسو التأمين وإعادة التأمين الشرط التالي Due Diligence الجهد المطلوب والذي أخذ منه ما يلي:

«على المؤمن له أن يبذل الجهد المطلوب وعليه أن يقوم بعمل كل ما هو معقول عملياً ليتجنب و/أو تقليل أي خسارة تقع تحت هذه الوثيقة وأن يتصرف وفي كل الأوقات وكأنه غير مؤمن عليه».

ومن الواضح تماماً بأن الشرط المذكور «الجهد المطلوب» هو أكثر ما يكون مستوحى من الفقرة 78 البند 4 ف MIA والتي تعني بكلا الحالتين «الإهمال» و«الجهد المطلوب» حيث كلاهما يستعمل كلمة معقول Reason والتي هي ضرورية جداً، حيث أنه لا يمكن التوقع بأن يضمن المؤمن له عدم نشوء تعويضات في هذه الوثيقة.

على المؤمن له اتخاذ الاحتياطات والإجراءات اللازمة لتقليل المخاطر

لذلك فإن المطلوب من المؤمن له أن يتخذ الاحتياطات والإجراءات المعقولة ليقلل المخاطر والتعرض للخطر، ويمنع بقدر ما يستطيع حدوث ضرر أو خسارة.

إن شرط الجهد المطلوب ورد النص الصريح عليه بالقانون الإنكليزي و القانون الأمريكي وقوانين في بعض دول أخرى، إن من واجب صاحب الممتلكات أن يتخذ جميع الاحتياطات والإجراءات والخطوات اللازمة المعقولة للتأكد من سلامة ممتلكاته و/أو الممتلكات التي في عهدته أو تحت سيطرته وأن يتجنب أي ضرر لأملاك الآخرين Altruism، ويناقش «Vaughn «432:1982، بينما الكثير من المبادئ متعلقة بقانون الإهمال موجودة في التشريعات ولكن تطورها الأولي تم من خلال القانون العام، والمبدأ الأساسي لهذا القانون العام هو أن معظم الناس مفروض عليهم أن يتصرفوا بشكل معقول وحكيم (Prudence) والإخفاق في التصرف بهذا الشكل يؤدي إلى الإهمال.

وقد عُرف الإهمال أكثر في مؤلف Blyth r. Birmingham water works 1856،

الإهمال هو القيام بأي عمل كان يجب أن يؤدى بشكل أفضل ..

وازداد وضوحاً في Good acre في عام 1996 على الشكل التالي: الإهمال هو القيام بأي عمل كان يجب أن يُؤدى إما بشكل أفضل أو لا يؤدى على الإطلاق، أو عدم تنفيذ عمل كان يجب القيام به Behavior فالمبدأ الحقيقي كما ثبته («Good acre «470:1996 قد تم إعلانه من قبل Mr. Justice Mcnair في Balam v.، وتمت المصادقة عليه في مجلس اللوردات في عام Jordan 1981 والذي يُقرأ كما يلي:

«حيث يكون هناك وضع يتطلب بعض الخبرة Competence، فالاختبار فيما إذا كان هناك إهمال أم لا، هو ليس اختباراً لأي رجل، لأن الاختبار يكون لرجل ذو مهارة Skill خاصة وهو معيار لشخص ذي كفاءة وممارس وممتهن ليكوّن هذه المهارة الخاصة وقد أختزل Brown في عام 1993 الإهمال بما يلي:

1 ــ إخفاق الطرف المهمل بالقيام بعمل كان من المفروض أن يقوم به.

2 ــ قيام الطرف المهمل بعمل كان من المفروض أن يقوم به ولكنه أداه بدون عناية معقولة.

3 ــ قيام الطرف المهمل بعمل كان من المفروض أن لا يقوم به.

إن الهدف من هذه التعريفات بسيط ويتضمن:

أولاً : أن المتطلبات القانونية قد تؤثر في الناس وتجبرهم على تغيير تصرفاتهم.

ثانياً: التأكيد على الأساسيات التي تعطي مؤشراً لأفكار جديدة لها علاقة بصناعة التأمين.

وتظهر أهميتها عن طريق تأسيس مجموعة من الافتراضات (النظم) تكون المبادئ التأسيسية للمثابرة والجهد المطلوب التي يجب أن يلتزم بها ممارسو صناعة التأمين خلال أعمالهم اليومية، وهذه المبادئ هي:

آ ــ القدرة على الإقناع

ب ــ الحكمة

جـ ــ الإيثار

د ــ التصرف

هـ ــ المهارات

و ــ الكفاءات

ستكون مثل هذه الافتراضات التي تعود إلى عقلانية معينة، بدون أي قيمة إذا كان الرواد والمدراء يفتقرون إلى الالتزام والرغبة بدعم عملية التغير بقوة، إذ لا يمكن لإنسان أن يروج للتغير دون أن يكون لديه إيمان حقيقي به، ومن ثم

فإن الجهد اللازم أو المثابرة لا يعني أن على ممارسي صناعة التأمين أن يخافوا الاكتئاب، أو أن يكونوا سلبيين في تعاملهم التجاري، بل عليهم أن يكونوا إيجابيين، حتى لو كانت نتائج جهودهم سلبية. وبالتأكيد عليهم التصرف بطريقة تؤدي إلى قيامهم بالعمل الصحيح أثناء قيامهم بأداء العمل بالطريقة الصحيحة. فحينما يكون الناس راغبين بالتغيير تصبح المهمة أسهل، وتتبع المسار الصحيح لتطبيق النظام الجديد، وهذا قد يؤدي إلى عملية تغيير ناجحة وبذلك يطلق عنان التغيير المطلوب.

التغيير الثقافي كعملية ثورية:

Culture Change as a Revolutionery Process

يبين الشكل (1) تصوراً مقنعاً للصفات التي تشكل إطاراً عملياً لتغيير الثقافي كعملية ثورية تسمح لممارسي التأمين وإعادة التأمين العمل بالجهد المطلوب.

ـ الشكل رقم (1) ـ

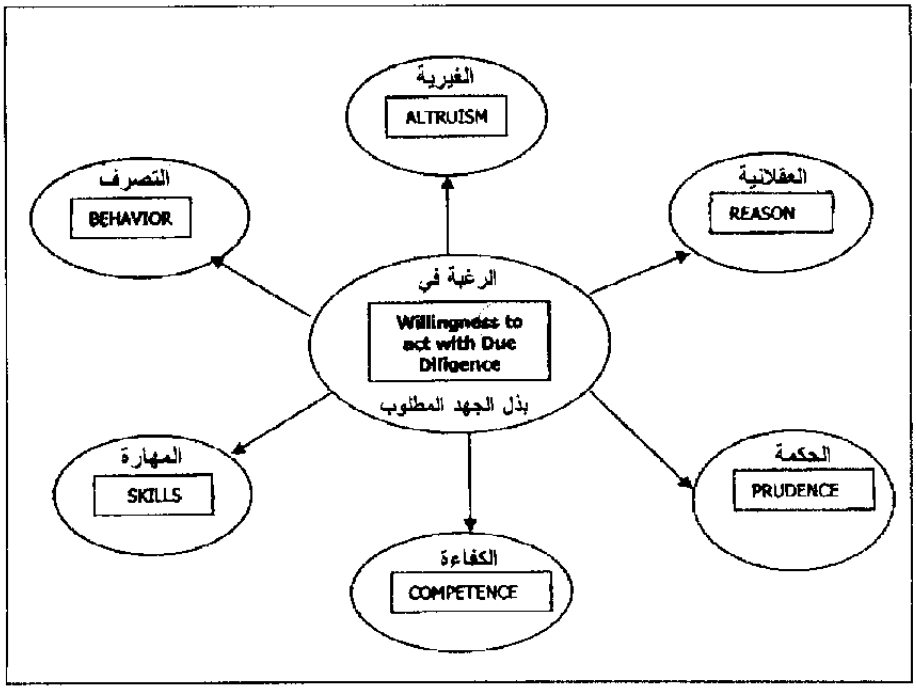

ونعرض فيما يلي هذه الصفات:

1 ــ العقلانية Reason

ماذا يعني أن تكون معقولاً أو متعقلاً إنه تطور فردي يتضمن تصرفاً يتخذه الفرد في حياته اليومية في محاولة للوصول إلى جواب حاسم أو قرار، وهذا الجواب الحاسم يجب أن يكون ضمن المعقول والاعتدال وأن يكون مبنياً على أسس صحيحة ويصبح تطبيق التعقل عند التعامل مع العديد من الحوادث شيئاً عادياً، بحيث يكون توقع النجاح عالياً والأهداف هي لفائدة المنظمة والمجتمع والصناعة، وعلى عكسها الصداقة الوهمية حيث تسيطر التصرفات المنافية للتعقل والطبيعة، والأهداف تكون فقط لمصلحة شخص بعيداً عن أهداف المنظمة.

يجب تحدد توقعات النجاح من أجل فصل مصلحة الأفراد عن المصلحة العامة

ويجب التحديد وبشكل جيد توقعات النجاح ليتم التمكن من فصل مصلحة الفرد عن مصلحة المنظمة والصناعة، وفي بعض الحالات يتجنب الممارسون التأكيد على بعض الأسس سواء كانت معلومات أو ما شابه ذلك، كوسيلة تملّص. وهذا يقود إلى الاعتقاد بأن القرار الفردي قد لا يحترم المبادئ التي تقوم عليها صناعة التأمين. إذ في الحالات الطبيعية يكون القرار المتعقل قائماً على مجموعة معلومات متوفرة عن الحدث.

وهذا يتطلب معلومات كثيرة ليكون متعقلاً، وتلعب المعلومات دوراً محورياً ضمن المنظمة، معلومات حول الزبائن، معلومات حول الموضوع المراد تأمينه، معلومات عن المنظمة يجب الحصول عليها، ويتم احتضانها والمشاركة فيها بين المدراء على جميع المستويات، ويمكن توقع نتيجة جيدة عند تطبيق التعقل، لما فيه مصلحة المنظمة والصناعة بشكل محدد، حتى لو أدى هذا التعقل إلى إيذاء البعض داخل المجموعة التي تحيط العاملين، ولذلك يجب على الفرد أن يصرّ على التعقل عند نشوء حالات معقدة متجاهلاً الفوائد الشخصية، وواضعاً نصب عينيه مصالح المنظمة والصناعة فوق أي شيء آخر.

2 ــ الحكمة Prudence

من الواجب والمفروض أن يتصرف المرء بشكل حذر بحيث عليه أن يُظهر فهماً وحكمة عميقين، وأن يتخذ الاحتياطات الضرورية لتجنب النتائج السلبية لعمله، أكانت قانونية أو اقتصادية أو حتى أخلاقية، ولذلك يجب على المرء أن يكون نشطاً، يعمل لكي

يفهم أولاً ومن ثم يكون هو مفهوماً، وذلك بترتيب الأولويات، والأمر الضروري هو تحديد المراد القيام به بشكل دقيق، ومن ثم تفسير كل النقاط بشكل فعّال لكي يستطيع أن يبني حكماً متوازناً. إننا نقول «نعم» أو «لا» عدة مرات في اليوم، ولكن ماذا يلزم لاستعمال أي منهما بشكل صحيح. إن قول «لا» لا يعني دائماً بأن القرار الصائب قد اتخذ، لأنني ومن خلال ما رأيته في الصناعة التأمينية فإنه الشعور بأن قول «لا» هو دائماً أكثر أماناً. ولكن بالنسبة لي ليس الأصح دائماً هكذا.

فلذلك أجد أن أساس الإدارة الجيدة هو تنظيمها، والعمل على تحقيق التوازن في تقييم الأولويات بحيث يجب الحصول على:

1 ــ إمكانية التفاضل «وضع الأولويات».

2 ــ الرغبة في التنظيم.

3 ــ قبول فكرة غرس الأولويات في العقل.

4 ــ الالتزام المطلق بهيكل الأولويات.

3 ــ الكفاءة Conpetence

متى؟ وكيف نعرف بأن قول «نعم» أو «لا» هو قرار صحيح؟.

فمن المؤكد أنه من الصعب إعطاء جواب دقيق لهذا السؤال. ولكننا نحاول دائماً الوصول إلى الجواب الصحيح.

* * *

الشيخوخة ليس لها حدود زمنية

طالب باحث كويتي هو د. حمود القشعان الحكومات الوطنية بإدراج موضوع الشيخوخة وشواغل كبار السن في إطار التنمية الوطنية وعملية القضاء على الفقر والشروع في تحديث البرامج وتعبئة الموارد المالية وتطوير الموارد البشرية لربط المشاركة الفعالة بين الحكومة وجميع أجزاء المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وأوضح أن مصطلح الشيخوخة مرتبط بالسن ولكن الدراسات النفسية والفسيولوجية تؤكد أن الشيخوخة ليس لها حدود زمنية مرتبطة بالمراحل العمرية التي يمر بها الإنسان، مضيفاً أن الشيخوخة تعني مرحلة الإعفاء من حياة الأسرة ويقصد بها تخلي الشخص عن بعض مسؤولياته بشكل غير طوعي نتيجة حدوث كثير من المتغيرات على الحالة الصحية والذهنية والجسمية للمسن.

الرائد العربي
82
ربيع
2004

دراسات وأبحاث

مصادر المسؤولية التامة

Strict Liability

علي شفا عمري*

إن التطور التاريخي يؤكد أنه كلما ازدهرت قواعد المسؤولية المدنية بقصد حماية الغير المتضرر كلما تطورت قواعد التأمين من المسؤولية بقصد حماية المسؤول فيما إذا كان عمله غير عمدي وغير مقصود وإذا كانت فكرة المسؤولية ترجع في تاريخها إلى عهد الرومان أو قبل ذلك.. فإن هذه النظرية قد تطورت تطوراً شاملاً وواسعاً وأخذت كافة القوانين في العالم، تعطيها الحيز الكبير في موادها العديدة والمتعددة.. مواكبة بذلك صيرورة المسار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي..

المسؤولية المدنية والتأمين Liability And insurance:

إن ضخامة التعقيدات والتطورات على الأخطار الصناعية وبصورة خاصة ضمن أماكن التجمعات البشرية الكثيفة كان له أكبر الأثر في استخدام الأساليب العلمية في حقل تأمين المسؤوليات ضمن قواعد وأسس فنية واجتماعية وحسابية فالمسؤوليات كثيرة والأخطار متشعبة ولابد أن يقع على كاهل المسؤول أداء التعويضات المترتبة على الخسائر التي ألحقها بالغير .. ولا فرق في

المسؤوليات كثيرة والأخطار متشعبة ولابد من أداء التعويضات

* مستشار في التأمين

أن يكون الفعل ضاراً بالغير أو فعل خاطئ أضر بالغير. فالخطأ أو الضرر هما في النهاية السببان اللذان يحملان التبعية لمن تسبب بضرر الآخرين إزاء ذلك كان لابد من إيجاد نوع من الحماية يغطي أخطار المسؤولية المدنية بما يحقق التوازن والاستقرار.. انطلاقاً من المسؤولية المدنية الناتجة عن حوادث السير إلى المسؤولية المدنية الناتجة عن حوادث الفضاء ولأهمية هذا النوع من التأمين وجدت أقسام خاصة بالمسؤولية المدنية تجاه الغير في وثائق التأمين المتعارف عليها مثل تأمين الطيران، والهندسي، والحريق، وطبعاً السيارات... ولقد تطور هذا النوع من التأمين ضمن إطار وثائق خاصة ومتخصصة منها:

ـ المسؤولية المدنية قبل المالك من مستأجر الدار..

ـ مسؤولية سلامة المنتجات

ـ المسؤولية المدنية الصناعية

ـ المسؤولية المدنية عن فقد الأرباح Loss of profits insurance

ـ المسؤولية المدنية عن أخطاء المهنة Profesional Liability in surance

ـ المسؤولية المدنية الطبية Medical Liability insurance

ـ المسؤولية المدنية الناتجة عن التلوث وأخطار الإشعاعات

ـ المسؤولية الناتجة عن تعطل الرحلات والحفلات الموسيقية والسينمائية والمسرحية

ـ مسؤولية متعهدي تركيب اللوحات الإعلانية

ـ مسؤولية أصحاب الحيوانات الأليفة في إيوائها ومنعها من أن تلحق ضرراً أو أذى بالآخرين.

ـ مسؤولية أصحاب ومستثمري المصاعد الكهربائية تجاه الأشخاص والأمتعة المنقولة فيها.

ـ مسؤولية أصحاب الفنادق، المطاعم، المقاهي، إلى ماهنالك.

ـ وأخيراً وليس آخراً المحاصيل المعدلة جينياً

تأمين المسؤولية المدنية فرع تأميني هام

ــ إن تأمين المسؤولية المدنية من الفروع التأمينية الهامة التي حظيت باهتمام شركات التأمين وإعادة التأمين سواء لجهة القسط أو السعر العادل والمقبول أو لجهة تأهيل الكادر الفني لشركات التأمين المباشر من أجل الاكتتاب الناجح بهذا النوع من التأمين.

وهنا لابد من الإشارة بأن هذا النوع التأميني قد أضحى في أهم معالمه إلزامياً لاسيما:

ــ حوادث العمل Accident at Work

ــ السيارات Motor insurance for third party liability

وتجدر الملاحظة هنا أن شركة التأمين تدفع التعويض للمتضرر ولها أن تجادل في صحة المطالبة وقانونيتها دون أن يتحمل المؤمن له أية نفقة عما تجره هذه المعارضة من إجراءات قانونية وغيرها.

فالتأمين يهدف إلى:

1 ــ تأمين دفع التعويض للمستحق

2 ــ وتأمين الدفاع عن المؤمن له قضائياً حيث تحل محله وهذا يصب في الهدف الأساسي للتأمين..وذلك كي يضمن الطمأنينة والاستقرار للمؤمن له وللغير فالمؤمن له لا تصيبه أية هزة أو انتكاسة مادية ولا يفوته الكسب نتيجة إلزامه بتسديد الأضرار التي قد تفوق طاقته... والغير يجد مبتغاه في شركة التأمين دون أي حرج.

* * *

إسبانيا الأكثر جذباً للمهاجرين

ذكرت إحصاءات رسمية أن عدد الأجانب الذين يعيشون في إسبانيا زاد بنسبة 35% في عام 2002، مما يجعل إسبانيا من الدول الأكثر جذباً للمهاجرين. وقال معهد الإحصاء القومي: إن 2.7 مليون أجنبي سجلوا أسماءهم لدى السلطات المحلية في مطلع عام 2003، وهو ما يعادل 6.2% من سكان إسبانيا البالغ عددهم 42.7 مليون نسمة.

وكانت استطلاعات الرأي قد أظهرت أن الإسبانيين يعتبرون الهجرة واحدة من أهم المشكلات التي تقلقهم.

الرائد العربي
82
ربيع
2004

دراسات وأبحاث

الشراكة السورية / الأوربية
أهدافها... آثارها..

د. سمير صارم

انعقدت الجولة الثانية عشرة والأخيرة من مفاوضات الشراكة السورية الأوربية في دمشق أوائل شهر كانون الأول / ديسمبر الماضي(*)، وجرى في حينه الإعلان الرسمي عن إنجاز الاتفاقية على الصعيد الفني، والتوصل إلى رؤية مشتركة في جميع نقاط التحاور.. وقد أكد الدكتور توفيق إسماعيل رئيس الوفد السوري المفاوض في حينه أن الاتفاقية تحقق مصلحة الجانبين السوري والأوربي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فيما أعلن كريستيان لوفر رئيس الوفد الأوربي المفاوض أن الاتفاقية توفر إطاراً للتعاون بين سورية والاتحاد الأوربي في المستوى الثنائي وستساعد على دخول سورية في منظمة التجارة العالمية، وسنعرض فيما يلي لأبرز أهدافها ومنعكساتها على الاقتصاد السوري..

أهداف الاتفاقية:

حددت اتفاقية الشراكة السورية الأوربية عدداً من الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أبرزها:

(*) تم تأجيل التوقيع النهائي على الاتفاقية بسبب إصرار بعض الدول (بريطانيا ــ هولندا ــ ألمانيا) على تضمين المعاهدة بنوداً جديدة حول موضوع الملف النووي والأسلحة الكيماوية والجرثومية وإلزام سورية بعدم حيازتها متجاهلة الترسانة النووية الإسرائيلية، وتبذل الجهات الحكومية السورية جهوداً واضحة لحل هذا الإشكال، لاسيما وأن انضمام دول جديدة إلى الاتحاد الأوربي كما هو متوقع سيزيد من تعقيد الموضوع وقد يؤخر توقيع الاتفاقية أكثر رغم حرص سورية ودول أوربية عديدة على توقيعها.

ـ توفير إطار ملائم للحوار السياسي بين الأطراف بما يساهم بتطوير العلاقات السياسية بينها.

ـ تطوير المبادلات التجارية، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتحرير التدريجي للتبادل التجاري للسلع والخدمات ورؤوس الأموال.

ـ تشجيع التعاون في المجالات الثقافية والاجتماعية وغيرها.

رغبة سورية / أوربية مشتركة لإقامة علاقات تعاون متميزة

بمعنى أن ثمة رغبة مشتركة سورية / أوربية لإقامة علاقات تعاون متميزة ومتوازنة في مختلف المجالات، لاسيما الجانب الاقتصادي، الذي أعطي أولوية من حيث تحديد مجالات التعاون وتحديد جدول زمني للتنفيذ، عكس الجوانب الأخرى الاجتماعية والثقافية ـ كمثال.

الأطر التنفيذية لتطبيق الاتفاقية:

نصت الاتفاقية على مايلي في المجال الاقتصادي:

1 ـ إقامة منطقة تجارة حرة:

بعد 12 عاماً من توقيع الاتفاقية سيكون التبادل الحر متاحاً وشاملاً لمختلف المنتجات

بما يعني ذلك من تبادل حر للسلع والخدمات، وبالتالي إلغاء الرسوم الجمركية وسواها من حواجز معيقة لانسياب السلع والخدمات، مثل سياسات الحصص، وسياسات الدعم الحكومي لمنتجي بعض السلع والخدمات، وسياسات التفضيل وغيرها من الوسائل التي تحد من حرية التبادل التجاري، وعلى أن يتم استكمال تنفيذ هذه السياسات خلال مدة أقصاها اثنتي عشر عاماً من تاريخ بدء التطبيق، أي أنه وفي نهاية هذه المدة سيتاح للسلع السورية كافة دخول دول الاتحاد الأوربي دون أية عوائق من أي نوع، كذلك ستدخل السلع الأوربية السوق السورية دون عوائق أيضاً.. وقد فرقت الاتفاقية بين السلع الزراعية والمنتجات الصناعية وحددت لكل منهما سنوات مختلفة. كذلك السيارات التي استثنيت مبدئياً من نسب التخفيض السنوية، والتي ستتم مناقشة وضعها خلال سنوات التطبيق.

2 ــ حرية إنشاء المشاريع وتقديم الخدمات:

أي حق الأفراد والشركات والمؤسسات في إقامة مشاريع الأعمال في بلد الطرف الآخر، وقد سمحت الاتفاقية لمواطني كلا الطرفين بذلك وفق تسهيلات متبادلة.. رغم ما يشكله ذلك من منافسة للمستثمرين السوريين الأقل خبرة وإمكانية من المستثمرين الأوربيين.

3 ــ حرية حركة رؤوس الأموال:

نصت الاتفاقية في هذا المجال على ارتباط حرية حركة رؤوس الأموال بالمشاريع التجارية التي يقوم بها كل طرف في بلد الطرف الآخر، أي أنها لم تعطها الحرية المطلقة في الحركة والانسياب.

4 ــ التعامل الاجتماعي والثقافي:

تم الاتفاق على التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات في هذه المجالات، دون أية تفاصيل، باستثناء موضوع تحديد الهجرة غير الشرعية والعمل على وقفها، كما تم الاتفاق على ضرورة تعزيز المؤسسات وسيادة القانون.

5 ــ الأحكام المؤسساتية للاتفاقية:

حيث نصت الاتفاقية على إقامة مؤسسات مشتركة للمتابعة والمراقبة وحل الخلافات مثل المجلس الوزاري يتم تشكيلها من قبل الطرفين.

الآثار المحتملة للاتفاقية:

إن أهم ما يجري الحديث فيه على صعيد رجال الأعمال والمستثمرين والمواطنين كافة هو مدى تأثير اتفاقية الشراكة عليهم، سواء في مجال الأسعار، أو المنافسة، أو فرص العمل.

فما هي هذه الآثار على السوق السورية تحديداً، مع الإشارة إلى مسألتين أساسيتين:

الأولى: أن تطبيق الاتفاقية بشكل كامل لن يتم قبل اثني عشر عاماً، وخلال هذه المدة لابد أن تطرأ مستجدات كثيرة على الاقتصاد السوري، وعلى حركة وتفكير رجال الأعمال وإمكاناتهم.

الثانية: أن علم الاقتصاد يختلف عن بقية العلوم، لا يمكن التنبؤ الدقيق بآثار أية اتفاقيات أو إجراءات تتم في إطاره لأنه يستمد حركته من السلوك الإنساني لأفراد المجتمع.

بالتالي فكل ما يمكن الإشارة إليه لاحقاً هو توقعات قد تصل إلى نسب مرتفعة من الدقة، وقد تكون أقل دقة.

1 ــ الآثار المتوقعة على الأسعار:

من المفترض أن تميل أسعار السلع والخدمات في السوق السورية إلى الانخفاض ، بسبب إلغاء الرسوم الجمركية من جهة، كذلك بسبب المنافسة التي ستنشأ بين السلع السورية ومثيلاتها الأوربية والتي ستكون لصالح المستهلك في النهاية.

من المتوقع أن تميل الأسعار للانخفاض بعد تطبيق الاتفاقية

مع الإشارة هنا إلى أن ظروفاً أخرى قد تؤثر على هذا التحليل، وتجعله أقل دقة، مثل ارتفاع الطلب على سلع محددة، أو حدوث أزمات معينة، أو ظروف طارئة.. لكن وبشكل عام فإن أسعار السلع يجب أن تميل نحو الانخفاض.

2 ــ الآثار المتوقعة على أسعار الصرف:

كما هو معروف فإن أسعار العملات تتحدد من خلال العرض والطلب على هذه العملة أو تلك، إضافة لعوامل أخرى داخلية وخارجية ونفسية أحياناً تؤثر في النتيجة بالطلب على العملة فتساهم بارتفاعها، أو انخفاضها في حال غياب الطلب عليها.. والاتفاقية لم تتطرق إلى خطوات على صعيد العملات، مماثلة لتحرير التبادل التجاري والخدمات، لذلك من المتوقع أن يشهد التبادل التجاري مع دول الاتحاد الأوربي طلباً أكثر على العملات الأوربية لتسديد قيم المستوردات، مما يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في قيمة العملة المحلية تجاه العملة الأوربية، لكن هذا الانخفاض قد يكون محدوداً بسبب طول فترة تطبيق الاتفاقية.

الاتفاقية لم تتعرض إلى أية خطوات على صعيد العملات ... لكن الطلب سيزيد على اليورو

3 ــ الآثار المتوقعة على الإنتاج المحلي:

من المتوقع أن يكون التأثير أكثر وضوحاً على الإنتاج المحلي الصناعي والزراعي والخدمي، بسبب المنافسة القوية للسلع الأوربية وقدرتها على الدخول إلى الأسواق السورية لأسباب عديدة (الجودة ــ والسعر ــ إلغاء الرسوم) خاصة وأن السلعة السورية ستفقد الحماية وهذا سيجعل من الصعب عليها المنافسة، لذلك فإن الاتفاقية قد تحمل الأخطار التالية على المنتجين المحليين:

ستفقد السلعة السورية القدرة على المنافسة بعد إلغاء الحماية عنها

آ ــ تلاشي وزوال المنشآت الصغيرة ذات الطابع الحرفي.

ب ــ عدم قدرة المنتجات ذات السعر الأقل على المنافسة لأن جودتها ستكون أقل أيضاً.

وهذا يتطلب من المنتجين السوريين:

أ ــ الاهتمام بالإنتاج المتطور وفق المعايير العالمية.

ب ــ ضرورة إقامة مشروعات ضخمة ذات تقنية عالية ورأس مال كثيف.

ج ــ فصل الملكية عن الإدارة والاعتماد على كفاءات وخبرات عالية في الإدارة والتسويق.

د ــ إقامة فروع لشركات أوربية في سورية تنتج تحت اسم وشعار تلك الشركات وبالتالي فإن الآثار السلبية ستكون أكبر على الصناعيين السوريين بمختلف فئاتهم وقدراتهم وحجم مشاريعهم.

4 ــ الآثار المتوقعة على قوة العمل:

بالتأكيد، وبعد تطبيق اتفاقية الشراكة سيزيد الطلب على قوة العمل الماهرة والمدربة، وذات الخبرات الجيدة، لاسيما في مجالات التقانة والمعلوماتية. واللغات الأجنبية وهذا سيضعف الطلب على العمالة التقليدية رغم تدني أجورها، بسبب قلة خبراتها وقدراتها التقانية. كما سيزيد من الطلب على فئات المستشارين لاسيما في علوم الإدارة والتسويق، والتي ستحظى بالأولوية في مجال العمل.

الطلب سيزيد على قوة العمل الماهرة والمدربة

5 ــ والآثار المتوقعة على واردات الخزينة:

ستتأثر واردات الخزينة السورية بسبب تضاؤل الرسوم الجمركية، خاصة وأن معظم وارداتنا هي من السوق الأوربية، و لن تكون هناك أية واردات من الرسوم الجمركية للخزينة بعد إعفاء المستوردات من هذه الرسوم بشكل كامل بعد اثنتي عشر عاماً.. لذلك من المتوقع أن تزداد المطارح الضريبية المحلية لتعويض الخسائر المتوقعة.

من المتوقع زيادة المطارح الضريبية للتعويض عن الخسائر الناجمة عن إلغاء الرسوم الجمركية

المطلوب على الصعيد المحلي:

لا شك أن تلك الآثار، ستكون سلبية في غالبيتها إذا ما بقي الوضع الاقتصادي بقطاعاته المختلفة، على ما هو عليه حيث ستكون الأضرار كبيرة لذلك، فلابد أن تهيئ سورية نفسها لتطبيق الاتفاقية، والتعامل مع انعكاساتها، بما يقلل من السلبيات ويعزز أية إيجابية متوقعة. فالواقع الراهن يمكن أن يحمل في حال استمراره سلبيات عديدة تهدد المنتجات السورية، والعمالة السورية، وأسعار الصرف، وكل ما سبقت الإشارة إليه من مجالات، وبالتأكيد فإن على القطاع الصناعي خصوصاً، والإنتاجي عموماً أن يستعد لمواجهة التحدي، سواء في السوق المحلية، أو الانطلاق إلى السوق الأوربية التي ستصبح متاحة للسوق السورية، دون أية عوائق، وهذا يتطلب السير على مجموعة خطوط متوازية أبرزها:

على الجهات السورية المعنية السير على مجموعة خطوات متوازية لتجنب الآثار السلبية المتوقعة

ــ التطور التقاني.

ــ الاهتمام بالكفاءات الإدارية والتسويقية.

ــ التخلي عن الشركات العائلية الصغيرة لصالح إقامة الشركات ذات الكثافة في رأس المال والاعتماد على الأتمتة.

كما يجب على الأفراد تطوير قدراتهم ومهاراتهم الذاتية، واتباع الدورات التي تؤهلهم لدخول سوق عمل جديد بكل تطوراته والخبرات اللازمة للتعامل مع تطبيق اتفاقية الشراكة.

الجانب السياسي في الاتفاقية:

لعل الجانب السياسي يبقى الأكثر تعقيداً في الاتفاقية، لاسيما في ضوء المستجدات السياسية الأخيرة في العالم والمنطقة، حيث طلبت بعض دول الاتحاد الأوربي إدخال تعديلات عليه كما سبقت الإشارة، رغم الاتفاق عليه في المفاوضات..

الجانب السياسي هو الأكثر تعقيداً في الاتفاقية

حيث نصت الاتفاقية وفي المادة الثانية على قيام العلاقات بين الطرفين على احترام المبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان، كما هو منصوص عنها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

كما نصت المادة الثالثة على:

- إقامة حوار سياسي منتظم بين الطرفين من أجل تعزيز علاقات دائمة من التعاون وللمساهمة في رفاهية واستقرار وأمن منطقة المتوسط، وإيجاد مناخ من التسامح والتفاهم الثقافي.
- تسهيل عملية التقارب بين الطرفين من خلال تشجيع تلاقي الآراء والتشاور المنتظم حول المسائل الدولية ذات الاهتمام المشترك.
- تحسين الاستقرار والأمن المتبادل في المنطقة الأوربية المتوسطة، من خلال التشجيع والتوقيع والتصديق على معاهدات عدم الانتشار للأسلحة المحرمة من قبل كل الشركاء المتوسطيين، ضمن إطار أهدافهم المشتركة المتمثلة بتجريد منطقة الشرق الأوسط من كل أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية ووسائل نقلها.
- تشجيع التعاون ضمن إطار أوربي/ متوسطي شامل، وعلى المستوى الإقليمي من خلال التكامل بين سورية وشركائها الإقليميين، بهدف تعزيز التعايش السلمي والاستقرار الاقتصادي والسياسي.

خاتمـــة:

الشراكة مشاركة، وكما ستستفيد سورية من آثار إيجابية يمكن أن تحققها الشراكة في فتح السوق الأوربية أمام السلع السورية الجيدة والتي تتمتع بمزايا نسبية كالنسيج، والمنتجات الزراعية إضافة إلى مزايا سياسية وثقافية واجتماعية.. لذلك يجب أن يتم التعامل إيجابياً معها للتقليل من الآثار السلبية قدر المستطاع. وبالتأكيد على سورية ألاّ تتأخر أكثر في تهيئة نفسها للشراكة، خاصة وأنها طلبت الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والمنافسة ستكون أقوى وأشد وأوسع قاعدة..

فالسوق العالمية المفتوحة قادمة، وعلى الجميع أن يكون مستعداً لمتطلبات هذه الشراكة ليتمكن من الصمود فيها إن لم يستطع أن يكون منافساً.

* * *

المشي في شوارع لندن ليس بالمجان

تدرس الحكومة البريطانية مشروعاً مثيراً للجدل يقضي بفرض رسوم على أي شخص يريد أن يسير في بعض شوارع العاصمة البريطانية بما في ذلك شارع أوكسفورد الذي يتصدر قائمة الشوارع الأكثر استقطاباً للمتسوقين في العالم. ويقضي المشروع بأن يدفع كل شخص يريد الدخول أو السير في عدد من الشوارع المحددة «جنيهاً أسترلينياً واحداً» لاسيما مع وجود التكنولوجيا التي يمكن أن تسهم بصورة فعالة في تطبيق الخطة. وبدأت البنوك البريطانية توزيع نوع جديد من بطاقات الائتمان البلاستيكية يمكنها أن تنقل موجات راديو إلى أجهزة ستكون مركبة في الشوارع الرئيسية المعنية وبمجرد دخول الشخص حامل بطاقة البنك الشارع المعني فإن بطاقته تتصل مع المركز.

وأعربت لجنة الدراسات التطويرية الخاصة بلندن عن اعتقادها بأن سكان العاصمة سوف يقبلون المشروع شيئاً فشيئاً إذا ما شاهدوا انعكاساته الإيجابية.

الرائد العربي
82
ربيع
2004

مصطلحات فنية

عمليات التبادل في التأمين وإعادة التأمين

Reciprocity

إعداد: سعد جواد علي

نبدأ أولاً بتعريف كلمة التبادل أو Reciprocity، كما هو متعارف عليها في صناعة التأمين وإعادة التأمين، إذ تعني هذه العبارة قيام شركة (A) بإسناد حصّة من اتفاقياتها الصادرة للشركة (Z) مقابل الحصول على حصة موازية من حيث حجم الأقساط ومتقاربة في الأربحية من اتفاقيات الشركة (Z).

وتحقق هذه العملية فائدة متبادلة للشركتين خصوصاً إذا كانت النتائج متقاربة من حيث الأربحية، وكانت الأعمال المسندة ذات طبيعة مختلفة من حيث القبولات وتنوع الأخطار المكتتب بها.

وتاريخياً نجد بأن هذه العملية قد بدأت بالنمو بشكل متصاعد في تلك الدول من العالم التي توجد فيها أسواق محدودة كأوربا، على سبيل المثال، ذلك أنه من السهل بالنسبة لشركة فرنسية الحصول على عمل من شركة سويدية وذلك بإسناد حصة من أعمال السوق الفرنسي مقابل الحصول على حصة موازية من أعمال السوق السويدي، وهذه الناحية في الحقيقة توفر عملية فتح مكاتب عمل في تلك الدول إذ من خلال عمليات التبادل يتم الدخول إلى الأسواق والحصول على أعمال منها بشكل مباشر.

ولا يوجد عادة أي اختلاف في نصوص الاتفاقيات القائمة على التبادل مع الاتفاقيات الغير تبادلية، ولكن يمكن أن تضاف عبارة التبادل على أساس نفس الحصة وحجم الأقساط مع تقارب في النتائج.

وقد تطورت عمليات التبادل لتشمل صناعة إعادة التأمين، وقد قامت كثير من شركات الإعادة بإسناد حصة من اتفاقيات مختلفة من حيث طبيعة الأعمال إلى شركة تأمين مباشر مقابل الحصول على حصة من أعمالها، والحقيقة أن مثل هذا الإجراء قد ساهم في زيادة انتشار الأعمال إضافة إلى تحقيق تنوع في طبيعة الأعمال المتبادلة. ومن ثم شملت عمليات التبادل إسناد حصص موازية بين شركات إعادة التأمين.

وتحقق عمليات التبادل فائدة كبرى للدول النامية، إذ من خلال هذه العمليات يمكن لها الحصول على العملات الصعبة بإسناد حصة من أعمالها الوطنية مقابل الحصول على حصص موازية من الأسواق العالمية.

ويمكن أن تحقق عمليات التبادل الناجحة الإيجابيات التالية:

1 ــ زيادة في الأعمال الواردة بما يوازي حجم أقساط إعادة التأمين الصادرة.

2 ــ زيادة في حجم الأرباح الواردة بما يوازي حجم الأرباح الصادرة.

3 ــ تحقق تنوعاً كبيراً في طبيعة الأعمال نظراً للانتشار الواسع للعمل والحصول على حصص من أسواق كثيرة ومتنوعة.

4 ــ زيادة الاطلاع والمعرفة على واقع الشركات والأسواق في مختلف أرجاء العالم والاطلاع على مزايا هذه الأسواق والمشكلات فيها.

أما سلبيات عمليات التبادل فيكمن تلخيصها كما يلي:

1 ــ احتمال أن تكون أربحية الأعمال المقبولة على أساس تبادلي أقل من أرباح الأعمال الصادرة لهذه الشركة، وبهذا يصبح من الأفضل إسناد الأعمال على أساس غير تبادلي.

2 ــ إن التبادل لأعمال مماثلة من حيث طبيعتها قد تؤدي إلى زيادة في المشكلات وكذلك تراكم في حجم التعويضات.

3 ــ إن عمليات التبادل قد تؤدي إلى كلفة إضافية هذا إضافة إلى وجود صعوبات في توزيع الأعمال نظراً لاشتراط التبادل على أساس التوازن في حجم الأقساط والنتائج وقد يؤدي ذلك إلى تأخير في عمليات توزيع الاتفاقيات في موسم التجديد.

4 ــ إن التبادل المباشر مع شركة تأمين قد لا يضيف أي خبرات جديدة بالنسبة لمعيد التأمين الاختصاصي.

وهنالك حالات يتم فيها التبادل بين شركتين على أساس الحصول على نصف حجم الأقساط الصادرة مقابل تحقيق ربحٍ مضاعف.

وبشكل عام يمكن تطبيق التبادل على كافة العمليات من نسبية ــ كاتفاقية الحصة النسبية أو الفائض إلخ.. وكذلك في الأعمال غير النسبية كزيادة الخسارة. والحقيقة أن عمليات التبادل الأكثر انتشاراً تتم من خلال اتفاقيات الفائض الأول.

المرجع: كتاب الممارسة في إعادة التأمين.

الكاتب: روبرت كلين.

* * *

ابنة رئيس الوزراء عاملة في مطعم «فاست فود»

في إطار دعوته لزرع المسؤولية في الشبان شجع تاكسين شيناواترا رئيس وزراء تايلاند وهو ملياردير ابنته على العمل في أحد مطاعم «ماكدونالدز».

وتوجه تاكسين لشراء البيرجر من ابنته بايثونجتان «17 عاماً» وهي أصغر أبنائه الثلاثة في يوم عملها الأول كعاملة بالقطعة بعد أن أدت امتحان القبول في الجامعة.

وقال تاكسين «في الدول المتقدمة عادة ما يعمل الشبان أثناء الدراسة لاكتساب الخبرة وتعلم قيمة المال وكيفية إنفاقه».

وكان رئيس وزراء تايلاند رجل شرطة سابق حقق ثروته من العمل في مجال الاتصالات وكان قد عمل في كنتاكي فرايد تشكين أثناء دراسته في الولايات المتحدة.

وقال تاكسين «أشتري البيرجر لأقدمه للوزراء الذين سألتقي بهم اليوم».

الرائد العربي
82
ربيع
2004

أخبار وقضايا تأمينية

تعويضات الفيضانات هي الأكبر بين أغطية الكوارث الطبيعية

إعداد: نجلاء محمود

تتوقع شركة إعادة التأمين الفرنسية (CCR) أن تواجه مطالبات تزيد عن 550 مليون يورو جراء الفيضانات التي اجتاحت المناطق الجنوبية والوسطى من فرنسا في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2003.

ومنذ ظهور أغطية الكوارث الطبيعية في عام 1982، كانت فيضانات فرنسا هي الأسوأ من حيث حجم الدمار الذي خلفته لدرجة أن بعض العاملين في سوق التأمين الفرنسي قدّروا الخسائر التأمينية ما بين 800 مليون و1000 مليون يورو، وأنه على معيدي التأمين أن يسددوا 55% من هذه الأرقام. وقد كانت مدينة مونبيليه من أكثر المناطق تضرراً، حيث يتوقع أن يصل عدد المطالبات إلى 100.000 مطالبة.

طبقت فرنسا غطاء الكوارث الطبيعية Catastrophes. National Scheme عقب الفيضانات الكبيرة التي أصابت جنوب فرنسا أواخر عام 1981، وقد أدخلت تعديلات عديدة على شروط هذا الغطاء خلال الـ 22عاماً الماضية من عمر الغطاء، حيث أصبح يغطي الفيضانات، البراكين، انزلاقات التربة وانجرافها، وأضرار الأمواج العاتية والانهيارات. ويتم استخدام هذا النوع من الأغطية عندما تعلن الحكومة عن منطقة ما أنها منطقة كوارث طبيعية.

ويأتي التمويل اللازم من الأقساط الإضافية التي تفرض على الأغطية التأمينية الأخرى بنسب متفاوتة: 12% لبوالص الحريق، 6% لبوالص تأمين السيارات ضد

أخطار الحريق والسرقة و0.5% للبوالص التي تغطي السيارات ضد الغير. وعلى حملة الوثائق أن يتحملوا نسبة لا بأس بها من الاقتطاعات.

أما شركة CCR الفرنسية فقد تأسست عام 1946، وهي شركة عامة لا تزال مدعومة من قبل الحكومة الفرنسية للتأمين ضد الأخطار بمختلف أنواعها ومن ضمنها أغطية إعادة تأمين الكوارث المشمولة بأغطية الكوارث الطبيعية، أما الأغطية التي تمنحها هذه الشركة للأعمال التجارية فهي كبيرة ومتنوعة وغير محدودة.

إضافة لفيضانات العام الفائت (كانون الأول 2003)، فقد تحمل غطاء تأمين الكوارث الطبيعية خسائر كبيرة عندما اجتاحت الفيضانات الجزء الجنوبي الغربي من فرنسا في أيلول عام 2002 وقدرت في حينها بحوالي 700 مليون يورو. وتفيد الإحصائيات بأن الغطاء المذكور قد تعرض لـ 13 خسارة كبيرة بلغت التعويضات عنها حوالي 100 مليون يورو.

ويتمتع هذا الغطاء بتمويل جيد منذ التعامل به، إلا أن المخاوف من عدم توازنه كانت عام 1990 إثر انزلاقات وانهيارات كبيرة حلّت في الأراضي الفرنسية جرّاء موجات من الأمطار الغزيرة، وقد قدرت التعويضات التي تحملها الغطاء بحوالي 3.2 بليون يورو وذلك للأعوام من 1989 إلى 2000.

وكرد وقائي، وحفاظاً على الغطاء، زاد حملة الوثائق المباشرين من معدلات تحملهم Deductible وعدلت شروط التغطية في محاولة إعادة التوازن إلى الغطاء وتكون احتياطيات قادرة على مواجهة أي تعويض مستقبلي. والغطاء الآن يتشكل من 50% من المسؤولية كحصة نسبية وغطاء وقف الخسارة Stop Loss لحماية احتفاظ شركات التأمين المشاركة في الغطاء، ولا تدفع عمولة لأعمال إعادة التأمين. وبموجب هذه الإجراءات زادت الاحتياطيات من 294 مليون يورو في بداية عام 1999 إلى 356 مليون يورو منتصف العام الماضي 2003.

شركة Fortress للطيران تعود لسداد التزاماتها:

بدأت شركة Fortress الأمريكية لتأمينات الطيران، بدفع بعض من الديون المستحقة عليها لمعيدي التأمين طبقاً لقرارات صادرة عن لجان حل الخلافات

والتي أقرت بوجوب قيام هذه الشركة بسداد مبلغ 1.2 بليون دولار لشركة Sompo اليابانية للتأمين.

وتفيد التقارير إلى أن الشركة الأمريكية قامت بتسديد العديد من الدفعات لشركة Sompo، وأيضاً إلى زبائن سابقين أمثال شركة Aioi و Taisei اليابانيتين، وقد أكدت شركة Aioi بأنها استلمت حتى الآن ما مجموعه 127 مليون دولار كتعويضات من شركة Fortress، مما سيساعد الشركة اليابانية على تحقيق معدلات أرباح تصل إلى 35% أي ما يعادل 32.5 بليون ين ياباني (302 مليون دولار).

والجدير ذكره، أن شركة Sompo كانت قد رفعت قضية احتيال على الشركة الأمريكية التي كانت تغطي حوالي 40% من أغطية الطيران في العام. وقد جاءت نتائج التحقيقات مؤيدة لدعوى الشركة اليابانية، وأدينت الشركة الأمريكية بإخفاء معلومات وتقاضي عمولات غير قانونية وصلت مبالغها إلى مئات ملايين الدولارات.

أسواق التأمين تبدي تساهلاً في موسم تجديد 2004:

أظهر العديد من فروع التأمين تساهلاً غير متوقع في موسم تجديد أعمال إعادة التأمين لعام 2004، وتعود أسباب ذلك إلى الأربحية الجيدة التي حققتها الشركات في عامي 2002 و2003، وقد قدم السمسار W.F. دراسة حول شروط عام 2004 والتغيرات الأساسية التي طرأت على أعمال التأمين، سواء حسب الفروع أو حسب المناطق الجغرافية.

وقد تحدث المكتتبون عن ثبات الأسعار لأغطية إعادة تأمين الممتلكات، خاصة أثناء اللقاءات التي عقدت في مونت كارلو وفي بادن بادن، ولكن كان على معيدي التأمين أن يقدموا تخفيضات على الأسعار، إما بسبب قناعتهم بأن الأسعار السابقة كانت أكثر من اللازم، أو بسبب توفر طاقة استيعابية كبيرة في السوق.

الأغطية النسبية لأخطار الممتلكات الكارثية شهدت هي الأخرى موسم تجديد مستقر ترافق بقليل من المتغيرات، سواء من جانب الشاري أو البائع للغطاء، وقد ازداد حجم الإسنادات بالرغم من جهود بذلت من قبل بعض المعيدين

لفرض قيود على جوانب الغطاء التي تشمل توقف العمل، الأخطار الخارجية، أخطار الذرة، الإرهاب والأسبستوس.

أما تجديد أعمال الإعادة المكررة Retro فقد بدأت متأخرة بعض الشيء، وترافقت بتساهل السوق في شروط التجديد أكثر مما كانت عليه في العام السابق. ولم يدخل إلى السوق لاعبون كبار جدد، بل بقيت نفس الأسماء المعروفة والتي تميزت هذا العام بإقبال أكبر على توقيع عقود التجديد.

وقد كانت هناك طاقات استيعابية لكنها ليست كبيرة للأعمال النسبية Proportional بالرغم من أن تخفيض حجم اتفاقيات الحصة النسبية في اللويدز منح بعض الإمكانيات الاستيعابية في السوق لمثل هذه الأعمال.

كثيرٌ من أغطية المسؤولية شهدت زيادات في الأسعار ولكن بمعدلات أقل من 10 ــ 15%، والتي كان المكتتبون يتنبئون بها قبل بدء الموسم.

وحدها أغطية الأخطار السياسية عانت من قلة المعيدين الذين يرغبون بالاكتتاب بها، وسبب ذلك القيود القاسية التي فرضتها وكالات التسعير على مثل هذا النوع من الأخطار.

على العموم، كان موسم تجديد 2004 من المواسم السهلة لشراء أغطية إعادة التأمين لمعظم الفروع التأمينية، وقد خلق ذلك أجواءً من الارتياح والطمأنينة في أسواق التأمين العالمية.

* * *

من استثمارات شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين

1 ــ معمل الفيحاء للسيراميك:

تم إنشاء معمل الفيحاء للسيراميك الذي تمتلكه شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين ضمن الخطط الاستثمارية في الشركة تدعيماً لوضعها الفني والاكتتابي ومساهمة منها في دعم الاقتصاد الوطني وتوظيف جزء من الأموال المتوفرة لديها في دول اتحاد الجمهوريات العربية وخصوصاً القطر العربي السوري البلد المقر لهذه الشركة.

تم الترخيص لهذا المعمل بموجب قرار السيد وزير الصناعة رقم 1405 تاريخ 1990/2/10 وتأخر إنجازه بسبب الصعوبات والمشاكل التي رافقت مرحلة التأسيس وأدت إلى زيادة في تكاليف التشغيل وضعف الطاقة الإنتاجية عند البدء بالإنتاج والتي لم تتجاوز 600 متر مربع يومياً.

وقد بذلت جهود كبيرة من قبل مجلس الإدارة وإدارة الشركة لإعادة التوازن إلى أوضاع المعمل الإنتاجية والإدارية والفنية من خلال تطوير خطوط الإنتاج وتحسين مواصفات المنتج وتخفيض كلفته، الأمر الذي رفع الطاقة الإنتاجية بشكل ملحوظ حيث بلغت ما بين 2800 و3000 م^2 يومياً، وتم إنشاء المستودعات اللازمة لتخزين وحفظ الإنتاج في حالات تغير الأحوال الجوية.

هذه الإجراءات التي اتخذت بعد مطلع عام 2000 وإجراءات أخرى لم نذكرها ساهمت في تحسين ظروف التسويق نتيجة عرض المنتج الجيد وبسعر تنافسي مع الإشارة إلى وجود عدد لابأس به من معامل السيراميك في سورية مملوكة للقطاع الخاص وتقدم هي الأخرى نوعيات جيدة.

هذا وبالرغم من المنافسة غير العادية في صناعة السيراميك في سورية، فقد حقق معمل الفيحاء للسيراميك أرباحاً تقارب الـ /9/ ملايين ليرة سورية عام /2002/، ارتفع هذا الرقم إلى حوالي /20/ مليون ليرة سورية عام /2003/، وزخم العمل في هذا المعمل مستمر بنفس الاتجاه التصاعدي وبوتائر أفضل.

* * *

2 ــ الشركة العربية للتخزين والاستثمار الزراعي:

تساهم شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين بنسبة 10% من رأسمال الشركة العربية للتخزين والاستثمار الزراعي في الجماهيرية الليبية وهذا المشروع الآن في المراحل النهائية للتأسيس وسيباشر نشاطه الفعلي خلال الربع الثاني من العام الحالي 2004 ويقوم أساساً على استثمار غرف تبريد بمواصفات

فنية متطورة وأجهزة تحكم مركزية وتتسع هذه الغرف لتخزين 5000 طن من البطاطا والبصل وفق الشروط الفنية اللازمة للتخزين.

يعتبر هذا المشروع الأول على مستوى الجماهيرية من حيث سعة التخزين وشروطه وينتظر أن يحقق إيرادات وأرباحاً جيدة بعد مباشرته العمل في موسم البطاطا الربيعية الحالي.

كما أن هناك خططاً لدى القائمين على المشروع لشراء المحاصيل في مواسم الوفرة وتخزينها وبيعها في المواسم الأخرى من السنة مما يحقق المزيد من الأرباح.

* * *

وزارة المالية وشركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين تفقدان الدكتور البيطار

في الشهر الثاني من هذا العام انتقل إلى رحمة الله تعالى الدكتور محمد البيطار معاون وزير المالية ــ عضو مجلس الإدارة في شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين، عن عمر يناهز الخمسين عاماً أمضى معظمها في العمل العام وكان مثالاً في أخلاقياته ومهنيته وعطائه.. تغمد الله الفقيد بواسع رحمته، لكافة أفراد أسرته وزملائه وأحبائه في وزارة المالية وشركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين طول العمر والبقاء.

﴿وإنّا لله وإنّا إليه راجعون﴾

الرائد العربي
82
ربيع
2004

نـــدوات

دورة تدريبية في الاعتمادات المستندية نظمتها الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بدمشق*

إعداد: محمد نبيل الخطيب**

محاور الندوة:

1 ــ تعريف الاعتماد المستندي:

تعهد صادر عن المصرف بالنيابة عن طالب فتح الاعتماد (المستورد) لدفع مبلغ محدد للمستفيد (المصدر) مقابل تقديمه مستندات مطابقة لشروط الاعتماد وخلال فترة صلاحيته.

2 ــ أطراف الاعتماد المستندي:

أ ــ **طالب فتح الاعتماد:** هو طرف ثانوي على اعتبار أن الاعتماد يمثل التزاماً مصرفياً.

ب ــ **المصرف مصدر الاعتماد:** هو المصرف الذي يقوم بصياغة شروط الاعتماد بناءً على التعليمات التي يتلقاها من عميله (طالب فتح الاعتماد).

ج ــ **المصرف المبلغ:** يقوم على تبليغ الاعتماد للمستفيد دون التزام من طرفه تجاه المستفيد كون دوره يقتصر على تبليغ الاعتماد بعد التأكد من صحة المستندات المقدمة.

د ــ **المستفيد:** (المصدر) يجب عليه تقديم المستندات وفق شروط الاعتماد المستندي.

ر ــ **المصرف المغطي:** هو المصرف المفوض بدفع قيمة الاعتماد أو أي جزء منه بناءً على تعليمات المصرف مصدر الاعتماد. (ويكون غير المصرف المبلغ في حال عدم وجود حساب للمصرف مصدر الاعتماد لدى المصرف المبلغ).

---

* أقيمت بدمشق في الفترة بين 6/3 و 2004/3/10.

** الإدارة المالية في شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين.

ز ــ **المصرف المتداول:** هو المصرف المفوض بالتداول (شراء المستندات).

و ــ **المصرف المعزز:** هو المصرف الذي يضيف تعهده بدفع الاعتماد بالإضافة لتعهد المصرف مصدر الاعتماد.

3 ــ أنواع الاعتمادات المستندية:

من حيث الالتزام:

أ ــ **الاعتماد قابل للنقض:** هو الاعتماد الممكن تعديله أو إلغاؤه من قبل طالب فتح الاعتماد أو المصرف مصدر الاعتماد خلال فترة صلاحيته. علماً بأن المصرف مصدر الاعتماد يبقى ملتزماً بتسديد قيمة أي مستندات قدمت قبل التعديل أو الإلغاء بشرط مطابقتها لشروط الاعتماد.

ب ــ **الاعتماد غير القابل للنقض:** هو اعتماد لا يمكن إلغاؤه أو تعديله إلا في حالة موافقة المستفيد والمصرف مصدر الاعتماد والبنك المعزز.

من حيث الاستعمال:

أ ــ **اعتماد الدفعة المقدمة:** يسمح للمستفيد بالحصول على دفعة من قيمة الاعتماد قبل إجراء عملية الشحن ليتمكن من الحصول على سيولة لتأمين المواد الأولية لتصنيع البضاعة ويجب على المستفيد إصدار كفالة لصالح المصرف مصدر الاعتماد.

ب ــ **اعتماد الشريط الأحمر:** هو نفسه اعتماد الدفعة المقدمة ولكن الكفالة الصادرة عن المستفيد تكون لصالح المصرف المبلغ كونه يقوم بتسليف المستفيد الدفعات بالعملة المحلية.

ج ــ **اعتماد الشريط الأخضر:** هو نفسه اعتماد الشريط الأحمر ولكن المستفيد يقوم بتخزين البضاعة في مستودعات تابعة للمصرف كضمانة مقابل استلام المستفيد دفعات من قبل المصرف المبلغ.

د ــ **الاعتماد الظهير:** يتم فتح هذا النوع من الاعتمادات في حال كانت عملية البيع بين المصنع والمستورد تتم ع/ط وسيط تجاري حيث يقوم المستورد بفتح اعتماد لصالح الوسيط يسمى بالاعتماد الأصيل ويقوم الوسيط بالطلب من المصرف فتح اعتماد جديد بضمانة الاعتماد الأصيل لصالح المصنع يسمى الاعتماد الظهير ويكون هذا الاعتماد أقل من حيث القيمة وموعد الشحن وفترة الصلاحية من الاعتماد الأصيل.

ر ــ **الاعتماد القابل للتحويل:** يشبه الاعتماد الظهير ولكن الوسيط يقوم بتحويل الاعتماد لعدد من المستفيدين هم وسطاء تجاريون على الأغلب.

د ــ **الاعتماد الدوار:** يستخدم في حال عقد عدة صفقات متشابهة خلال فترة زمنية محددة ويكون إما دواراً من حيث القيمة (تبدأ الدورة الثانية بعد استلام مستندات الدورة الأولى) أو من حيث المدة (تبدأ الدورة الثانية حسب البرنامج الزمني المحدد في نص الاعتماد).

4 ــ طرق الدفع في الاعتمادات المستندية:

أ ــ **السحب بالإطلاع:** يتم الدفع من قبل المصرف مصدر الاعتماد أو المصرف المعزز مقابل إطلاعه على المستندات في حال كونها مطابقة لشروط الاعتماد.

ب ــ **الدفع المؤجل:** يتعهد المصرف بدفع قيمة المستندات المطابقة لشروط الاعتماد وذلك بعد فترة زمنية محددة من تاريخ شحن البضاعة.

ج ــ **السحوبات الزمنية:** تشبه طريقة الدفع المؤجل ولكن ترد مع المستندات سحوبات زمنية يقوم المستفيد بسحبها على البنك مصدر الاعتماد أو على المصرف المعزز تمكنه من خصم قيمة هذه السحوبات قبل الاستحقاق أو الحصول على تسهيلات ائتمانية بموجبها. علماً بأن هذه السحوبات تكون مسحوبة على مصارف وليست على أشخاص.

د ــ **التداول:** هو شراء المستندات المطابقة لشروط الاعتماد وسداد قيمتها للمستفيد من قبل مصرف مفوض بالتداول وذلك من أمواله الخاصة وقبل تحصيلها من المصرف مصدر الاعتماد أو المصرف المعزز.

5 ــ وسائل تبليغ الاعتمادات المستندية:

البريد ــ التلكس ــ السويفت.

6 ــ تعديل الاعتماد المستندي:

يمكن تعديل الاعتماد المستندي بناءً على رغبة طالب فتح الاعتماد وبموافقة المستفيد والمصرف مصدر الاعتماد والمصرف المعزز. ويجب على المستفيد إما قبول كافة

التعديلات الواردة في إشعار التعديل أو رفضها كلها ولا يحق له قبول بعض البنود الواردة ورفض أخرى. إلا أنه يحق له قبول بعض إشعارات التعديل ورفض إشعارات أخرى.

ويجب على المستفيد الرد بقبوله أو رفضه لأي تعديل تبلغه. وفي حال عدم الرد يعتبر تقديمه لمستندات مطابقة مع التعديل إقرار منه بالتعديل وإذا قدم مستندات مطابقة لأصل الاعتماد المستندي يعتبر هذا إقرار منه برفض التعديل.

7 ــ انتهاء صلاحية الاعتماد المستندي:

يعتبر الاعتماد في حكم الملغى في حال عدم ورود المستندات إلى المصرف مصدر الاعتماد خلال 21 يوماً من تاريخ انتهاء الصلاحية إلا أنه إذا صادف يوم انتهاء الصلاحية يوم عطلة في بلد المستفيد فإنه يمدد تلقائياً إلى أول يوم عمل مصرفي تالي لتلك العطلة.

أما إذا صادف يوم انتهاء صلاحية الاعتماد عطلة قهرية (إضرابات ــ أعمال شغب ..) فإن صلاحية الاعتماد تعتبر منتهية.

8 ــ المستندات المطلوبة في الاعتماد المستندي:

يتعامل المصرف مع المستندات ويعتبر المستفيد قد أوفى بالتزامه ويحق له قبض قيمة الاعتماد في حال قدم مستندات مطابقة لشروط الاعتماد المستندي. ونبين فيمايلي أهم المستندات:

- **الفاتورة التجارية:** تصدر عن البائع متضمنة اسمه وعنوانه ووصف للبضاعة ورقم وتاريخ الفاتورة واسم المستورد ورقم الاعتماد.
- **وثيقة الشحن:** تصدر عن الناقل وتمثل عقد نقل بين الناقل والشاحن.
- **بوليصة التأمين:** تصدر عن شركات التأمين ولا تقبل البوالص الصادرة عن سماسرة أو وسطاء.
- **شهادة المنشأ:** يشترط أن تصدر عن جهات رسمية حكومية (غرفة التجارة أو الصناعة) في بلد المصدر.
- **شهادة وزن:** تصدر عادة عن المصدر بناءً على طلب المستورد في حال كون وسيلة الشحن جوية وذلك لإبراز وزن البضاعة إلى شركات الطيران لأنها تعتمد

على الوزن في احتساب أجور النقل. وهذا ينسحب على الشحن البحري أيضاً في حال كون البضاعة تباع بالوزن.

- **قائمة التعبئة:** تصدر عادة عن المصدر بناءً على طلب المستورد موضح فيها محتويات الطرود والأحجام المشحونة وطرق التعبئة.
- **شهادة معاينة:** تصدر عن جهة محددة يطلبها المستورد لفحص البضاعة والتأكد من صلاحيتها ومواصفاتها عند قيام المصدر بشحن البضاعة.

يطلب المصادقة عادة على الفاتورة التجارية وشهادة المنشأ من قنصلية بلد المستورد الموجود في بلد التصدير أو قنصلية أخرى تقبلها الجهات الرسمية في بلد المستورد في حال عدم وجود قنصلية لبلد المشتري في بلد التصدير.

* * *

خميس الحلاوة في حمص

ثمة تقليد تراثي جميل لا يخلو من الطرافة التي يشتهر بها أهل حمص ألا وهو إحداث يوم في السنة يقال له خميس الحلاوة الذي يصادف اليوم الثامن من شهر نيسان كل عام لتمتلئ واجهات محلات بيع الحلويات في حمص بالحلاوة الخبزية ذات اللونين الأحمر والأبيض والتي تأخذ شكل هرم لتباع بكميات كبيرة، وفي صباح يوم الخميس يتوجهون إلى المقابر لقراءة الفاتحة على الموتى وتوزيع هذه الحلاوة التي يتبادلها الجميع بين بعضهم ترحماً، ويكون الصغار من الأطفال والأولاد أصحاب الحظوة الأولى في هذا الكرنفال الاحتفالي السنوي الذي تشهده مقابر حمص، وقد جاء هذا الاحتفال بعد الانتصار الذي حققه العرب بقيادة صلاح الدين الأيوبي على الصليبيين وتم تحرير البلاد العربية منهم وخاصة مدينة القدس، وفي غمرة هذه الاحتفالات كانت زيارة قبور الشهداء والترحم عليهم وتوزيع الحلوى ابتهاجاً بالنصر وهكذا ظهر هذا الخميس وأصبح تقليداً شعبياً ليضاف إلى خميس النبات والمجنونة والشعنينة وخميس البيض الملون وغيرها من الأخمسة التي كانت تشتهر بها مدينة حمص والتي لم يبق منها إلا هذا الخميس لأنه يرتبط بالأموات والترحم عليهم.

الورقة الأخيرة

بين المجلة .. وقرائها

رئيس التحرير

بادرة طيبة لها دلالاتها تلك التي وجه إليها السيد رئيس مجلس إدارة شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين، المشرف العام على المجلة، الدكتور أمين عبد الله. حيث تم توجيه رسائل إلى العاملين في الشركة لمعرفة رأيهم بالمجلة، ومقترحاتهم لتطويرها، وما يريدونه منها.. وأهم دلالات هذه الخطوة هي قبول الرأي الآخر، والحرص على وجوده، وهذا أهم ما نحتاجه في وطننا العربي. ويكن أن تكون لنا وقفة لاحقة مع ذلك.. فما نريد الحديث عنه في صفحتنا الأخيرة لهذا العدد، هو التعليق على الآراء والمقترحات التي وردتنا من العاملين في الشركة، وهم من الاختصاصيين في التأمين بمختلف فروعه، لذلك من المهم جداً التعرف على آرائهم ومقترحاتهم..

لقد أجمعت الآراء على أهمية المجلة، ودورها في نشر ثقافة التأمين، حتى بين العاملين في هذا القطاع، من خلال اطلاعهم على الأبحاث الجديدة في هذا المجال، وهنا لن أطيل فيما قيل من إطراء نشكر أصحابه عليه، كما نشكر كل من قدم اقتراحاً، كذلك كل من كانت له رؤيا في عملية التطوير التي يجب أن تكون مستمرة، ونحن من الذين يؤمنون أن التطور لا يقف عند حد، ولا نهاية للعلم والتعلم، وسنستمر نتعلم، ونوظف في عملنا ما نتعلمه. قال تعالى: ﴿**وَقُلْ رَبِّي زِدْنِي عِلْمًا**﴾ صدق الله العظيم.

وبالعودة إلى المقترحات يمكن تسجيل الملاحظتين التاليتين:

- **الأولى:** بعض المقترحات غالت في مطالباتها إلى حد تحويل المجلة إلى مجلة شاملة، فيها الصور، والأبواب المختلفة، وذات ورق مصقول... إلخ.
- **الثانية:** فيما بعض المقترحات الأخرى رأت أن تستمر المجلة أكاديمية وبحثية مع إضافة بعض الصفحات التي تدعم دور المجلة التأميني، لاسيما وأنها صادرة عن شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين، ومن حق الشركة على المجلة أن تتابع أنشطتها كمثال.

لذلك نقول لأصحاب المقترحات التي تريد تغييراً شاملاً في المجلة، إن ذلك سيحيد بها عن هدفها ودورها، بالمقابل، فنحن مع المقترحات التي تريد تطوير المجلة لكن في ذات إطارها البحثي، وستجدون ترجمة لبعض هذه المقترحات ابتداء من هذا العدد.. لاسيما فيما يتعلق بأخبار الشركة.

لكن الأمر الأهم الذي نريد التأكيد عليه هنا للأخوة الأعزاء الذين أغنونا بمقترحاتهم هو ضرورة أن يساهموا معنا في كتابة الأبحاث والموضوعات التي يرون أنها تغني المجلة وتساهم بتطويرها... بمعنى آخر ألا يكتفوا بتقديم المقترحات، بل عليهم المساهمة في تقديم ما يرونه مناسباً للمجلة التي يعتبرونها مجلتهم ــ وهي كذلك ــ سواء كعاملين في شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين أو باحثين ومهتمين في هذا المجال، وسواء أيضاً كانوا من داخل الشركة، أو من خارجها...

في كل الأحوال، ومرة أخرى البادرة طيبة، تترجم ما يجب أن تكون عليه أية إدارة من قبول الحوار مع الآخر، واحترام الرأي المختلف ولو كان مخالفاً، وهي مناسبة مرة أخرى أيضاً لنقدم الشكر لكل من استجاب لدعوة الإدارة في تقديم مقترحات لتطوير المجلة، ومعكم سنعمل من أجل تسريع مسيرة التطوير هذه..

«والله الموفق»

اختلف مع رأيك حتى الموت.. لكني مستعد للموت في سبيل أن تقول رأيك...

جان جاك روسو

دعـــوة

إلى الكتـاب والباحـثين

في شـؤون التأميـن وإعـادة التأميـن

ترحب مجلة «الرائد العربي» بإسهامات الأخوة والأخوات من العـاملين في أسواق التأمين العربية المختلفة، الذين يدفعهم حرصـهم علـى تحسـين الوعي التأميني ونشر الثقافة التأمينية على العاملين في هذه الأسواق، ولكـل من يعنيهم الأمر، وتحيطهم علماً بأنها سيسرها اسـتقبال هـذه المسـاهمات ونشرها على صفحات المجلة.

في إطار مايلي:

1 ــ أن تعالج بعض قضايا التأمين بأسلوب علمي ودقيق.

2 ــ أن تعالج بعض القضايا الاقتصادية العربية الراهنة وقضايا التنمية على مستوى الوطن العربي.

3 ــ تحرص المجلة على توثيق ما يرد فيها بالإشارة الواضحة لمصدره كلما اقتضى الأمر ذلك.

4 ــ أن يكون معيار النشر الموضوعية والجدة.

5 ــ يفضل أن تكون المساهمة مطبوعة، تحاشياً لاحتمال الأخطاء وإذا لـم يتيسر ذلك فأن تكتب على وجه واحد من الورقة وبخط واضح.

6 ــ أن لا يتجاوز حجم المساهمة أو الدراسة 10 - 12 صفحة مـن القطـع الكبير على الآلة الكاتبة.

7 ــ ترحب المجلة بتقارير الندوات والمؤتمرات ونشر مراجعـات الكتـب الحديثة المتعلقة بصناعة التأمين والقضايا الاقتصادية عموماً.

8 ــ في الوقت الذي تقدر فيه المجلة بالغ التقدير ما يصلها مـن إسـهامات فإنها ستدفع مكافأة مالية عما تقبله للنشـر فيهـا، وتعتبـر أن القيمـة المعنوية للمساهمة أعلى بكثير من أية مكافأة.

كافة المراسلات توجه إلى رئيس مجلس الإدارة ــ المشرف العام

شـركة الاتحاد العربي لإعادة التأميـن ــ دمشق، ص. ب 5178

AL RAÉD AL ARABI